Black plate (903,1)

إعمالُ الْمَصْدَرِ

[ص] [٤٢٤] بِفِعْلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ في العمَلْ ... مُضافًا أو مُجَرَّدًا أو معَ أَلْ

[٤٢٥] إنْ [١٣٩/ظ] كانَ فِعْلٌ معَ (أنْ) أو (ما) يَحُلْ ... مَحَلَّهُ، ولاسمِ مَصدرٍ عَمَلْ

مواضع المصدر العامل

[ش] يَعملُ الْمَصْدَرُ عملَ الفعْلِ في مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُها: أنْ يَكونَ نَائِبًا مَنابَ الفعْلِ، نحوُ: (ضَرْبًا زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا): مَنصوبٌ بـ(ضَرْبًا)؛ لِنِيابَتِه مَنابَ (اضْرِبْ)، وفيه ضَميرٌ مُستَتِرٌ مَرفوعٌ به، كما في (اضْرِبْ)، وقد تَقَدَّمَ ذلك في بابِ الْمَصْدَرِ[1]. والْمَوْضِعُ الثانِي: أنْ يَكونَ الْمَصْدَرُ مُقَدَّرًا بـ(أنْ) والفعْلِ، أو بـ(مَا) والفعْلِ، وهو الْمُرادُ بهذا الفصْلِ؛ فيُقَدَّرُ[2] بـ(أنْ)، إذا أُريدَ الْمُضِيُّ أو الاستقبالُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا أمْسِ أو غَدًا)، والتقديرُ: (مِن أنْ ضَرَبْتَ زيدًا أمْسِ، أو: مِن أنْ تَضْرِبَ زيدًا غدًا). ويُقَدَّرُ بـ(ما)، إذا أُريدَ به الحالُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زيدًا الآنَ)، التقديرُ: (مما تَضْرِبُ زيدًا الآنَ).

وهذا الْمَصدَرُ الْمُقَدَّرُ يَعمَلُ في ثَلاثةِ أحوالٍ مُضافًا، نحوُ: (عجِبْتُ مِن ضَربِكَ زَيدًا)، ومُجَرَّدًا عن الإضافَةِ و(ألْ)، وهو الْمُنَوَّنُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زَيدًا)، ومُحَلًّى بالألِفِ واللام، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن الضرْبِ زيدًا)، وإعمالُ المضافِ أكثَرُ مِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ، وإعمالُ الْمُنَوَّنِ أكثَرُ مِن إعمالِ الْمُحَلَّى بـ(ألْ)؛ ولهذا بَدَأَ المصنِّفُ بذكْرِ المضافِ، ثم المجرَّدِ، ثم ذكر[3] الْمُحَلَّى (بالألف واللام)[4].

ومِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ: قولُه تعالَى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾

---

(١) يُريدُ: بابَ المفعولِ الْمُطْلَقِ.

(٢) في (س)، (ع): «فيتقدر».

(٣) ليس في (م)، (ح).

(٤) من (ح).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

يَتِيمًا ﴿١٥﴾﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فـ﴿يَتِيمًا ﴿١٥﴾﴾: منصوبٌ بـ ﴿إِطْعَٰمٌ﴾. وقولُ الشاعِرِ[(١)]:

٢٤٦ ـ بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنا هامَهُنَّ [١٤٠/ و] عَنِ الْمَقِيلِ[(٢)]

فـ(رُؤوسَ): منصوبٌ بـ(ضَرْبٍ).

ومِن إعمالِه وهو مُحَلًّى بـ(أَلْ) قولُه[(٣)]:

٢٤٧ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعداءَهُ   يَخالُ الفِرارَ يُراخِي[(٤)] **الأَجَلْ**[(٥)]

وقولُه[(٦)]:

٢٤٨ ـ فإنَّكَ والتَّأْبِينَ عُروةَ بعْدَما   دَعاكَ وأيْدِينا إليهِ[(٧)] **شَوارِعُ**[(٨)]

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٩٦): «قائله: هو المرار بن منقذ التميمي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: **(بضرب.... رُؤوسَ)**؛ حَيْثُ نصَبَ بـ**(ضَرْبٍ)** ـ وَهوَ مَصدَرٌ مُنوَّنٌ ـ مَفْعُولًا به، كَمَا يَنْصِبُه بالفعلِ، وهذا الْمَفْعُولُ بِهِ هو قَوْلُهُ: **(رُؤُوسَ قَوْم)**.

(٣) قال العيني (٣/ ١٣٧٩): «هذا من أبيات «الكتاب» (١/ ١٩٢)، ولم ينسب فيه إلى أحد».

(٤) في «كتاب الأفعال» (٣/ ٢٣٤): «يطيل».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(النِّكايةِ أعداءَهُ)**؛ حَيْثُ نَصَبَ بالْمَصدَرِ الْمُحَلَّى بـ(أَلْ)، وَهوَ قَوْلُهُ: **(النِّكايةِ)** مَفعولًا، وَهوَ قَوْلُهُ: **(أعداءَه)**، كَمَا تَنْصِبُه بالفعْلِ. وهذا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ المصنِّفُ والشارِحُ: هو مَا رآه إمامَا النَّحْوِيِّينَ: سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (١/ ١٩٢)]، والخليلُ. وذَهَبَ أبو العَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: إِلَى أَنَّ نصْبَ المفعولِ بِهِ بعْدَ الْمَصدَرِ المحلَّى بـ(أَلْ) ليسَ بالمصدَرِ السابِقِ، وإنما هو بِمَصدَرٍ مُنَكَّرٍ يُقَدَّرُ فِي الكلامِ، فتَقديرُ الكلامِ عندَه: (ضَعِيفُ النِّكايةِ؛ نِكايةً أعداءَه)، وفِي هَذَا مِن التَّكَلُّفِ مَا ليس يَخْفَى عَلَيكَ. وذَهَبَ أبو سَعيدٍ السِّيرافِيُّ (٢/ ٤٨ ـ ٤٩) ـ إِلَى أَنَّ **(أعداءَه)** ونحوَه مَنْصُوبٌ بنَزْعِ الخافِضِ، وتَقديرُ الكلامِ: (ضعيفُ النِّكايةِ فِي أعدائِه) وفيه: أنَّ النصْبَ بنَزْعِ الخافِضِ سماعيٌّ، فلا يُخَرَّجُ عليه كلامٌ، إلا إذا لم يَكُنْ للكلامِ مَحْمَلٌ سِواهُ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤١٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٧) في (س)، و«غريب الحديث» للسرقسطي (٣/ ١١١٣): «إليك».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(والتَّأبينَ عُروةَ)**؛ حَيْثُ نَصَبَ بالمصدَرِ الْمُحَلَّى بأَلْ، وَهوَ =

وقولُه[1]:

٢٤٩ ـ لقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضربِ مِسْمَعَا[2]

فـ(أعداءَهُ) مَنصوبٌ بـ النِّكايَةِ، و(عُروة) مَنصوبٌ بـ(التَّأْبِينَ)، و(مُسْمِعًا) مَنصوبٌ بـ(الضرْبِ).

وأشارَ بقولِهِ: (ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) إلى أنَّ اسمَ الْمَصدرِ قد يَعمَلُ عَمَلَ الفعْلِ، والمرادُ باسْمِ الْمَصْدَرِ: ما ساوَى الْمَصْدَرَ في الدَّلالة[3]

= قَوْلُهُ: (التَّأْبِينَ) مَفْعُولًا به، وَهوَ قَوْلُهُ: (عُروة)، وفيه خِلافُ العُلماءِ الذينَ ذَكَرْناهُم (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/١٣٩٨): «قائله: هو المرار الأسدي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الضرْبِ مِسْمَعَا**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ المصدَرَ الْمُحَلَّى بـ(**أَلْ**)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**الضرْبِ**)، عَمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: (**مِسْمَعَا**) (م).

(٣) (م) اعلَمْ أوَّلًا: أنَّ العُلماءَ يَختَلِفُونَ فيما يَدُلُّ عليه اسمُ المصْدَرِ، فقالَ قومٌ: هو دالٌّ عَلَى الحدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه المصدَرُ. وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ مَعنى المصدَرِ واسمِ الْمَصدَرِ وَاحِدًا. وقالَ قَوْمٌ: اسمُ المصدَرِ يَدُلُّ عَلَى لفْظِ المصدَرِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الحدَثِ، فيَكُونُ اسمُ الْمَصدَرِ دَالًا عَلَى الحدَثِ؛ بوَاسِطَةِ دَلالتِه عَلَى لفْظِ المصدَرِ. **وَعَلَى هَذَا**: يَكُونُ معنَى المصدَرِ ومَعنى اسمِ المصدَرِ مُختَلِفَيْنِ.

واعلَمْ ثانيًا: أنَّ المصدَرَ لا بُدَّ أنْ يَشتَمِلَ عَلَى حروفِ فِعْلِه الأَصليَّةِ والزائدةِ جَميعًا: إمَّا بتَساوٍ، مِثْلُ: تَغافَلَ تَغافُلًا، وتَصَدَّقَ تَصدُّقًا، وإمَّا بزيادةٍ، مثْلُ أَكْرَمَ إكرامًا، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً، وأنَّه لا يَنقُصُ فيه مِن حُروفِ فِعْلِه شيءٌ، إلَّا أنْ يُحْذَفَ لعِلَّةٍ تَصريفِيَّةٍ، ثُمَّ تارَةً يُعَوَّضُ عن ذلك المحذوفِ حرْفٌ، فيَكُونُ المحذوفُ كالمذكورِ، نحوُ: أقامَ إقامَةً، ووَعَدَ عِدَةً، وتارَةً يُحذَفُ لفْظًا، لا لعِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ، ولكنَّه مَنْوِيٌّ مَعنويٌّ، نحوُ: قاتَلَ قِتالًا، ونازَلْتُه نِزالًا، والأصْلُ فيهما: قِيتَالًا ونِيزالًا، وقد أَوْضَحَ لكَ الشارِحُ ذلك.

فإنْ نقَصَ الدالُّ عَلَى الحدَثِ عن حُروفِ فِعْلِه، ولم يُعَوَّضْ عن ذلك الناقِصِ، ولم يَكُنِ الناقِصُ مَنويًا، كَانَ اسمَ مَصدَرٍ، نحوُ: أَعْطَى عَطاءً، وتَوضَّأَ وُضوءًا، وتَكَلَّمَ كَلامًا، وأجابَ إجابَةً، وأطاعَ طَاعةً، وسلَّمَ سَلامًا، وتَطَهَّرَ طُهورًا. وإنْ كَانَ المرادُ بِهِ اسمَ الذاتِ، مِثْلُ الكُحْلِ والدُّهْنِ، فليسَ بِمَصْدَرٍ، ولا باسمِ =

٢٥٠ ـ أَكُفْرًا بعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وبعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا[١]

فـ(**الْمِائَةَ**) مَنصوبٌ بـ(**عَطَائِكَ**)، ومِنه حديثُ (الْمُوَطَّإِ)[٢] مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، فـ(امْرَأَتَهُ) مَنصوبٌ بـ(قُبْلَةِ). وقولُهُ[٣]:

٢٥١ ـ إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ لم يَجِدْ عَسيرًا مِنَ الآمالِ إِلَّا مُيَسَّرَا[٤]

وقولُه:

٢٥٢ ـ بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فلا تُرَيَنْ لِغَيرِهِمُ أُلُوفَا[٥]

وإعمالُ اسم الْمَصْدَرِ قليلٌ، ومَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جَوازِ إعمالِه ـ فقَدْ وَهِمَ؛ فإنَّ الْخِلافَ في ذلك مَشهورٌ[٦]. وقالَ الصَّيْمَرِيُّ: إعمالُه شاذٌّ. وأَنْشَدَ:

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**عَطائِك الْمِائَةَ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وهوَ قَوْلُهُ: (**عَطاءِ**) عمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وهوَ قَوْلُهُ: (**الْمِائَةَ**) بعدَ أنْ أضافَ اسمَ المصدَرِ لفَاعِلِه (م).

(٢) «موطأ مالك» (١/ ٤٤) برقم (٦٥)؛ عن ابن مسعود موقوفًا، و برقم (٦٦) ـ أيضًا ـ عن ابن شهاب الزهري قوله. ومن طريق مالك: أخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ١٥) وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١١٧ رقم ١٠)، والدارقطني (١/ ١٤٥)، والبيهقي في «الخلافيات» (٢/ ١٥٧ رقم ٤٢٨)، وفي «معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٣٧١ رقم ٩٤٨).

(٣) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤١٤): «أنشده الأصمعي؛ ولم يعزه إلى قائله».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ اسم المصدَرِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**عَوْنُ**) ـ عمَلَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**الْمَرْءَ**) ـ بعْدَ إضافَتِه لفَاعِلِه (م).

(٥) (م) ـ البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعلَمُ قائِلُها، وَهوَ مِن شَواهِدِ الأشموني، (رَقْم ٦٨٥).

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بعِشرَتِكَ الكِرامَ**)؛ فإنه قد أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**عِشرَةِ**) عمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قولُه، (**الكِرامَ**)، بعْدَ إضافَتِه إِلَى فَاعِلِه (م).

(٦) اسمُ المصدَرِ: إمَّا أنْ يَكُونَ **عَلَمًا**، مِثلُ يَسارٍ وبَرَّةٍ وفَجَارِ، وإما أنْ **يَكُونَ مَبدوءًا** =

تكملة إعمال اسم المصدر

أَكْفُرا .... * البيتَ

وقالَ ضِياءُ الدِّينِ بنُ العلجِ في (البَسيطِ)[١]: ولا يَبْعُدُ أنَّ ما قَامَ مَقامَ الْمَصدَرِ يَعمَلُ عمَلَه. ونُقِلَ عن بعضِهم[٢]: أنَّه قد أجازَ ذلك قِياسًا.

[ص][٤٢٦] وبعدَ جَرِّهِ الذي أُضيفَ لَهُ   كَمِّلْ بنَصبٍ أو برَفْعٍ عَمَلَهْ

حكم ما إذا أضيف المصدر إلى فاعله

[ش] يُضافُ الْمَصْدَرُ إلى الفاعِلِ فيَجُرُّه[٣]، ثم يَنْصِبُ المفعولَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ [١٤١/و] العَسَلَ)، وإلى المفعولِ، ثم يَرفَعُ الفاعِلَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن شُرْبِ العسَلِ زَيدٌ). ومنه قولُه[٤]:

٢٥٣ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ   نفْيَ الدَّنانير[٥] تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ[٦]

= **بميم زائدةٍ**؛ كالْمَحْمَدَةِ والْمَتْرَبَةِ، **وإما ألَّا يَكُونَ وَاحِدًا منهما، فالأوَّلُ**: لا يَعْمَلُ إجماعًا، والثاني: يَعمَلُ إجماعًا، والثالثُ: هو مَحَلُّ الخِلافِ (م).

(١) كما في «التذييل» (١٠/ ٦٧). وهو الإمام النحوي أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بابن العِلْج، وهو ممن أقام باليمن وصنَّف بها كتابَ «البسيط» في النحو، وذكره الشيخ أبو حيان، ونقل عنه كتاب البسيط كثيرًا في كتبه: «البحر المحيط»، و«الارتشاف»، و«التذييل والتكميل»، وليس له كثير ترجمة في كتب تراجم النحاة.

(٢) هو: الأخفش ـ كما صرّح به في «التذييل» (١٠/ ٦٧).

(٣) من (م).

(٤) قال العيني (٣/ ١٤١١) «قائله: هو الفرزدق».

(٥) في (ح)، (م)، و«أصول ابن السراج» (٣/ ١٢)، و«المحكم» (٨/ ٣٠٢): «الدراهم». وفي الكامل (١/ ٢٠٢)، و«المقتضب» (٢/ ٢٥٨)، و«الجمهرة» (٢/ ٧٤١)، و«السيرافي» (١/ ٢٠٣): «الدراهيم». وهي روايات للبيت.

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(نفي الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ)**؛ حَيْثُ أضاف الْمَصدَرَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(نفي)** ـ إِلَى مَفعولِه ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(الدَّرَاهِيمِ)** ـ ثم أتى بفَاعِلِه مرفوعًا، وَهوَ قَوْلُهُ: **(تَنقادُ)** (م).

قلت: وفيه شاهدٌ آخر في قوله: (الدراهيم)، (الصياريف)؛ وإنما الوجه في الكلام: (الدراهم)، و(الصيارف)، لكن الشاعر ربما زاد حرف المد إشباعًا في =

Black plate (910,1)

حكم ما إذا أُضيف المصدر إلى مفعوله

وإذا أُضيفَ إلى الْمَفعولِ، فهو مَجرورٌ لَفْظًا، مَنصوبٌ مَحَلًّا؛ فيَجوزُ أيضًا في تَابِعِه: مُراعاةُ اللفْظِ والْمَحَلِّ.

ومِن مُراعاةِ الْمَحَلِّ قولُه(١):

٢٥٥ ـ قد كُنتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا   مَخافَةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا(٢)

فـ(اللَّيَّانَا) مَعطوفٌ على مَحَلِّ (الإفلاسِ).

---

(١) هو: رؤبة بن العجاج في «ديوانه» (١٨٧).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(واللَّيَّانَا)**؛ حَيْثُ عَطَفَه بالنصْبِ عَلَى **(الإفلاسِ)** الَّذِي أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إليه؛ نَظَرًا إِلَى مَحَلِّهِ (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

إِعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ(١)

[ص] [٤٢٨] كفِعْلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ(٢) إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ(٣) ــ

[ش] لا يَخْلُو اسمُ الفاعِلِ مِن أنْ يكونَ مُعَرَّفًا بألْ، أو مُجَرَّدًا(٤)، فإنْ كانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِه مِن الرفْعِ والنَّصْبِ؛ إنْ كانَ مُستَقْبَلًا أو حَالًا(٥)، نحوُ: (هذا ضاربٌ زيدًا الآنَ، أو غدًا).

وإنما عَمِلَ لِجَرَيَانِه على الفعْلِ الذي هو بِمَعناهُ، وهو الْمُضارِعُ، ومَعنى جَرَيانِه عليه أنه مُوَافِقٌ له في الحركاتِ والسَّكَناتِ؛ لِمُوافَقَةِ(٦) (ضارِبٍ) لـ(يَضْرِبُ) فهو مُشْبِهٌ(٧) للفعْلِ الذي هو(٨) بِمَعناهُ لفْظًا ومَعنًى.

---

(١) عَرَّفَ ابنُ مالِكٍ فِي تَسهيلِه اسمَ الفَاعِلِ بأنه (الصِّفَةُ الدالَّةُ عَلَى فَاعِلِ الْحَدَثِ، الجارِيَةُ فِي مُطْلَقِ الحرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ عَلَى المضارعِ مِن أفعالِها فِي حالتي التذكيرِ والتأنيثِ، الْمُفيدَةُ لِمَعْنَى المضارِعِ أو الماضي) (م).

(٢) أي: لا في غيره، فإنه يضاف لمعموله. ويطَّرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل، والمراد عمل التعدي إن تعدَّى فعله، واللزوم إن لزم، والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناءً على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل.
«الخضري» (٢/ ٢٥).

(٣) بعده في (ك): [أو نفيًا أو جا صفة او مستندًا].

(٤) زاد في (س): «منها».

(٥) مثله الدال على الاستمرار، ويشترط أيضًا ألَّا يكون مصغرًا ولا موصوفًا قبل عمله كالمصدر لأنهما من خواص الأسماء فيبعدانه عن الفعل، ولا تضرُّ التثنية والجمع لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير، ولأن علامتهما تلحق الفعل وإنما أبطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدًّا لأن لزومه له غير بيِّن بخلاف الوصف.
«الخضري» (٢/ ٢٥).

(٦) في (ك)، (س): «كموافقة». (٧) في (س): «شبه».

(٨) ليس في (ك).

وإنْ[1] كانَ بِمَعنى الْمَاضي لم يَعْمَلْ[2]؛ لِعَدَمِ جَريانِه على الفِعْلِ الذي هو بِمَعناه، فهو مُشْبِهٌ له مَعْنًى[3]، لا لَفْظًا، فلا[4] تَقولُ: (هذا ضارِبٌ زَيْدًا أَمْسِ)؛ بل يَجِبُ إضافتُه فتَقولُ: (هذا ضارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ)، وأجازَ الكِسائيُّ إعمالَه[5]، وجَعَلَ مِنه قولَه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ(ذِرَاعَيْهِ) مَنصوبٌ بـ(باسِطٌ)، وهو ماضٍ، وَخَرَّجَه غيرُه على أنَّه حِكايةُ حالٍ مَاضِيَةٍ[6] (بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، لا قلبناهم. والله تعالى اعلم)[7]. [١٤١/ظ].

[ص][٤٢٩] ووَلِيَ استفهامًا، او حَرْفَ نِدَا[8] أو نَفيًا، اوْ جَا صِفةً أو مُسْنَدَا

شروط إعمال اسم الفاعل

---

(١) في (س): «فإن».

(٢) إلا إذا صح وقوع المضارع موقعه نحو: كان زيد ضاربًا عمرًا أمس لصحة: كان زيد يضرب... إلخ بخلاف: هذا ضارب زيد أمس لعدم صحة يضرب بدله. الخضري (٢/ ٢٥).

(٣) أي: للماضي معنى لكونه بمعناه لا لفظًا لأنه لم يوازنه.

(٤) في (ك): «لا».

(٥) قال الخضري (٢/ ٢٥): «محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميرًا رفعه اتفاقًا أو ظاهرًا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور. قال السيوطي: «وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه». اهـ، ومقتضاه أنه يرفع الضمير وإن لم يعتمد في نحو: ضارب أنت أمس».

(٦) معنى حِكايَةِ الحالِ: أنْ يُقَدِّرَ المتكلِّمُ نفْسَه مَوجودًا فِي وقْتِ حُصولِ الحادِثَةِ، فيَتكلَّمَ عَلَى مَا يَقتَضِيهِ، والدليلُ عَلَى صِحَّةِ ذلك فِي الآيةِ الكريمةِ قولُه سُبحانَه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولا يَخْفَى عليكَ أنَّ المرادَ بالمُتَكَلِّمِ الَّذِي يَفْرِضُ نفْسَه غيرُ اللهِ تعالى (م).

(٧) من (س).

(٨) قال الخضري (٢/ ٢٥): «الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر، إذ التقدير: يا رجلًا طالعًا جبلًا؛ لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل؟ وقد يقال: لم ندع أن حرف النداء مسوغ؛ بل إذا وليه الوصف عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر، وإنما صرح به هنا مع دخوله في =

نحوُ: (كانَ زيدٌ ضارِبًا عَمْرًا، وإنَّ زَيدًا ضارِبٌ عَمْرًا، وظَنَنْتُ[١] زيدًا ضارِبًا عَمْرًا، وأَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا ضارِبًا بكْرًا).

[ص][٤٣٠] وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ[٢] فيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

[ش] قد يَعْتَمِدُ اسمُ الفاعِلِ على مَوصوفٍ مُقَدَّرٍ، فيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه؛ كما لو اعتَمَدَ على مَذكورٍ، ومِنه قولُه[٣]:

٢٥٦ ـ وكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إذا رَاحَ نحوَ الْجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى[٤]

فـ(عَيْنَيْهِ) مَنصوبٌ بـ(مَالِئٍ)، و(مَالِئٍ) صِفَةٌ لِمَوصوفٍ مَحذوفٍ، وتَقديرُه: وكَمْ شخْصٍ مالِئٍ، ومِثْلُه[٥] قولُه[٦]:

٢٥٧ ـ كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا ليُوهِنَها فلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[٧]

التقديرُ: كوَعِلٍ ناطِحٍ صَخْرَةً.

[ص][٤٣١] وإنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) ففِي الْمُضِي[٨] وغيرِهِ إعمالُه قدِ ارْتُضِي[٩]

---

(١) في (س): «فظننت».

(٢) بقرينة: ١ ـ حالية كاختصاص الصفة نحو: مررت بعاقل، ٢ ـ مقالية: كبيتي الشارح بدليل بقيتهما.

(٣) هو: عُمرُ بن أبي رَبيعةَ في «ديوانه» (ص٤٥٩).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مَالِئٍ عَيْنَيْهِ)**؛ حَيْثُ عَمِلَ اسمُ الفاعِلِ، وهوَ قَوْلُهُ: **(مَالِئٍ)** النصْبَ فِي المفعولِ به؛ بسببِ كونِه مُعتَمِدًا عَلَى مَوصوفٍ مَحذوفٍ مَعلومٍ مِن الكلامِ، وتَقْدِيرُهُ: وكَمْ شَخْصٍ مَالِئٍ... إلخ (م).

(٥) في (ك)، (ح): «ومنه». (٦) هو: الأَعْشَى في «ديوانه» (ص١٤٥).

(٧) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كناطِحٍ صَخرةً)**، حَيْثُ أَعْمَلَ اسمَ الفَاعِلِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(ناطِحٍ)** ـ عمَلَ الفعْلِ، ونصَبَ بِهِ مَفعولًا، وَهوَ قَوْلُهُ: **(صَخرةً)**؛ لأنه جارٍ عَلَى مَوصوفٍ محذوفٍ مَعلومٍ مِن الكلامِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي البَيتِ قَبْلَه (م).

(٨) «يَحتمل أن يتعلق باسمِ فاعل حالٌ من ضمير «ارْتُضِي»؛ أي: إعمالُه قد ارْتُضِي كائنًا في المضي، وهو على حذف المضاف، تقديره: في ذي المُضِي، أو بفعلٍ مضمر يفسره الصدر الذي هو «إعمالُه» والتقدير: فيعمل في المضي إعماله فيه قد ارْتُضي». قاله الشاطبي في «المقاصد» (٤/ ٢٧٧).

(٩) بلا شرط اعتماد.

عمل صيغ المبالغة

[٤٣٢] (فعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ) في كثرةٍ عن (فاعلٍ) بَديلُ
[٤٣٣] فيَستحِقُّ ما لَهُ مِن عَمَلِ وفي (فَعِيلٍ) قَلَّ(١) ذا و(فَعِلَ)(٢)

= ٢ ـ ألا يُوصف قبل العمل، فلا يقال: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا. نصَّ عليه سيبويه وغيره.

فإن جاء من ذلك شيء فشاذ، كقول طُفَيل، أنشده الفارسي، وقال: أنشدنيه أبو إسحاق:

وراكِضَةٍ ما تَستَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرَ حِلَالٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ

وقال بِشْر بن أبي خازم:

إذَا فَاقِدٌ خطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذكرتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبايِنِ

مع أنه قد يُتأول على حذف الجار؛ أي: على بَعِيرِ حِلالٍ، وعلى فَرْخَيْن. ويتعلَّق الأول باسم فاعل صفة، والثاني بـ(رَجَّعَتْ) أو يُنصبان بفعل يفسِّره اسم الفاعل، فلا يكون في ذلك حجة.

٣ ـ أَلَّا يَجريَ مُجرى الأسماء الجامدة، فإنه إذ أُجري مُجراها لم يعمل على حال، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، كما تقول: هذا صاحبُ زيدٍ، أو: هذا أخو زيدٍ. نصَّ على ذلك سيبويه، قال الشاطبي: ولا أعلم فيه خلافًا.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢).

(١) لم يقل: شَذَّ، ولا: نَدَرَ، فدَلَّ على أنه مما يَعمل فيه القياس على ضعف.

(٢) **فإن قيل**: لِمَ أتى بهذا كُلِّه، وكان أخصرَ أن يقول كما قال غيره: إن أمثلة المبالغة تعمل عملَ اسم الفاعل؟

قيل: فائدته أمران:

أحدهما: ما تقدم من إخراجه تلك الأمثلة التي على معنى النَّسَب أو التعجُّب، فإنها للمبالغة والكَثْرة، لكنها لا تقتضي كثرة فعلٍ عِلَاجي.

والثاني: أن هذه المقدمة عِلَّةٌ واعتذار لعمل هذه الأمثلة عملَ الفعل، وهي غير جاريةٍ على الفعل، ولا تامَّةِ الشَّبَه به، إذ لم تُشْبهه إلا في المعنى خاصة، والشَّبَه المعتبرَ عند الجمهور إنما هو اجتماع الشَّبَهين، المعنوي واللفظي، ولذلك لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي.

فكأن القائل يقول: كيف أُعمِلتْ هذه الأمثلة، وليست شبيهةً بالمضارع، ولا جاريةً عليه جريانَ اسم الفاعل، فاعتذر عن هذا بأن هذه الأمثلة موضوعةٌ في موضع اسم الفاعل التامِّ الشَّبَهِ، فكأنها إنما تعمل بالنيابة.

فلأجل هذا القَصْد أتى بالفاء المقتَضِية للعِلَّة، في قوله: (فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ من =

[ش] يُصاغُ للكَثْرَةِ[1] فَعَّالٌ ومِفعالٌ وفَعولٌ وفَعيلٌ وفَعِلٌ، فيَعمَلُ عملَ

= عَمَلِ)؛ أي: إنه بدلٌ منه، فيعمل لذلك عملَه، وهو ظاهر.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٨٠).

(١) هذا فصل معقود لـ(أمثلة المبالغة) وحكمها.
وهي خمسة، ابتدأ الناظم الكلام على ثلاثةٍ منها، وهي: (فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول) لكونها في كثرة الاستعمال هنا أدخلَ من الباقين.
ويعني: أن هذه الأمثلة بدلٌ من اسم الفاعل، وعِوَضٌ منه من جهة المعنى، لكن حيث يُقصد الإخبارُ بالمبالغة في كثرة الفعل، فهي مُشْعِرة بكثرة وقوع الفعل الذي يُقال بسببه للفاعل: فاعل.
وهذا معنى قوله: (في كَثْرَةٍ)؛ أي: موضع كثرة الفعل، فـ(قَوَّامٌ) معناه: قائمٌ كثيرًا، و(ضَرُوبٌ) معناه: ضاربٌ كثيرا، و(مِنْحَارٌ) معناه: ناحرٌ كثيرا. فإن قيل: فإذًا ليس واحدٌ منها بدلًا عن اسم الفاعل من جهة المعنى، إذْ كان اسم الفاعل لا إشعار له بكثرةٍ ولا مبالغة، بخلاف هذه الأمثلة، فكيف يصح أن يقول: إنها بَدَلٌ عنه؟
فالجواب: أن اسم الفاعل دالٌّ على مُطلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا، فيقال: (فاعل) لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما، لكنه من جهة وَضْعه لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشْعِروا بالكَثرة وَضعوا لها مِثَالًا دالًّا عليها فقالوا: (فَعُول) أو (فَعَّال) أو (مِفْعَال).
فـ(فَعُول) في الحقيقة إنما هو بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة، وليس بدلًا من (فاعل) مطلقًا. وكذلك سائر الأمثلة.
وإذا فُهم هذا تبيَّن أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى، فظهر أن قوله: (عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ) صحيح؛ أي: عن (فاعل) الموضوع في موضع الكثرة، ولذلك قال: (فِي كَثْرة) إذْ ما قال: إنه بدل عن (فاعل) إذا كان في موضع الكثرة.
ويتحرَّز بهذا القيد من هذه الأمثلة إذا لم يُقْصد بها كثرةُ الفعل العلاجي، فإنها لا تجري مجرى اسم الفاعل في العمل، وذلك أن هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام:
أحدها: هذا الذي شَرَع فيه.
والثاني: أن تأتي للمبالغة في الصفة، لا في كثرة الفعل، كـ(مِحْسَانٍ) إذ كان عند سيبويه في معنى: ما أحسَنَه، وكذلك إذا دخلها معنى النَّسب، نحو: قَؤُول، ومِقْوال، فإن معناها المبالغة في القول وتكثيره، لكن لا على معنى الفعل؛ بل على معنى: ذي كذا، كأنه يقول: ذو قَوْل، أو على الياء، كأنه يقول: قَوْلِيٌّ، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أنواع أمثلة المبالغة

ومنه قولُه[١]:

٢٦٢ - .... أَوَالِفًا مَكَّةَ مِن وُرْقِ الْحَمِي[٢]

أصْلُه: الْحَمَام[٣]. وقَولُه[٤]:

٢٦٣ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ[٥]

[ص٤٣٥] وانْصِبْ[٦][٧] بذِي الإعمالِ[٨] تِلْوًا[٩] واخْفِضِ ....

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له

---

(١) هو: العجاج في «ديوانه» (١/٤٤٢).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَوَالِفًا مَكَّةَ)؛ حَيْثُ نَصَبَ مَكَّةَ بأَوَالِفَ الَّذِي هو جَمْعُ تَكسيرٍ لاسمِ الفَاعِلِ (م).

(٣) من (ن).

(٤) هو: طرفة بن العبد في «ديوانه» (ص٣٩).

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (غُفُرٌ ذَنْبَهُم)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ قولَه: (غُفُرٌ)، الَّذِي هو جَمْعُ غَفورٍ الَّذِي هو صِيغَةُ مُبالَغَةٍ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المَفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (ذَنْبَهُمْ) (م).

(٦) في (س): «فانصب».

(٧) أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الأصل. وأفاد أيضًا أن العامل لا يضاف للفاعل لأنه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول، وحكي إضافته للخبر في: أنا كائن أخيك لشبهه به، وأما: قائم الأب فأضيف إلى فاعله لعدم عمله النصب، ومحل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالإضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك، وجعله الأخفش وهاشم في محل نصب كالهاء في: الدرهم زيد مُعْطِيكَهُ، كما مر في الإضافة.
«الخضري» (٢/٢٢٦).

(٨) قوله: (بِذِي الأَعْمَالِ) تحرُّزٌ من اسم الفاعل الذي لا يَعمل، وهو ما تخلَّف عنه شرط من تلك الشروط المذكورة، كالذي بمعنى الماضي، فإن فيما يليه وجهًا واحدًا، وهو الخفض بالإضافة، إذ ليس المعنى معنى النصب، ولا القَصْدُ بالإضافة التخفيف، وإنما القصد بها التعريفُ أو التخصيص، فتقول: مررت بزيدٍ ضارب عمروٍ أمسِ، ولا تقول: مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ أمسِ؛ لأن ما يليه ليس بمعمولٍ له.
«المقاصد الشافية» (٤/٢٩٨).

(٩) قوله: (تِلْوًا) شرطٌ في خفض معموله، وهو أن يكون واليًا له؛ لأن من شروط =

[ص] [٤٣٥] .... وَهْوَ لِنَصْبِ ما سِوَاهُ[١] مُقْتَضِي

[ش] يَجوزُ في اسمِ الفاعِلِ العامِلِ إضافتُه إلى ما يَلِيهِ[٢] مِن مَفعولٍ، ونَصْبُه [١٤٣/و] له، فتَقولُ: (هذا ضارِبُ زَيدٍ، وضارِبٌ زَيْدًا)، فإنْ كانَ له مَفعولانِ[٣] وأضَفْتَه إلى أَحَدِهما وَجَبَ نصْبُ الآخَرِ، فتَقولُ: (هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا).

[ص] [٤٣٦] واجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تابِعَ الذي انْخَفَضْ كـ(مُبْتَغِي جَاهٍ ومالًا مَن نَهَضْ)

[ش] يَجُوزُ في[٤] تَابِعِ مَعمولِ اسمِ الفاعِلِ المجرورِ بالإضافَةِ الْجَرُّ والنصْبُ، نحوُ: (هذا ضَارِبُ زَيدٍ وعَمْرٍو وعَمْرًا)، (فالجَرُّ[٥] مُراعاةً للَّفْظِ)[٦]، والنصْبُ على إضمارِ[٧] فِعْلٍ، وهو

= الإضافة أن يكون المضاف إليه واليًا للمضاف، حتى يحل محلَّ تنوينه، فإن كان بينهما فاصلٌ فالنصب، نحو: هذا ضاربٌ أبوه زيدًا، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا، ولا تقول: ضاربُ أبوه زيدٍ؛ بل النصب هو اللازم، وهو الذي أراد بقوله: (وهو لِنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضٍ)؛ يعني: أن ما سوى التالي لاسم الفاعل من المعمولات حكمُه النصب، فلا يَقْتَضي اسمُ الفاعل فيه جَرًّا، لأجل الفاصل، فتقول: هذا مُعْطٍ زيدًا درهمًا غدًا، وهذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدًا شاخصًا غدًا.

«المقاصد الشافية» (٢٩٩/٤).

(١) أي: ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف إليه نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٢٠].
وإنما ينصب ما سواه إذا لم يكن فاعلًا، وإلا وجب رفعه كهذا ضاربُ زيدٍ أبوه ولم يكن التُّلُوُّ مما يفصل به بين المتضايفين وإلَّا جاز جره كهذا معطي درهمًا زيدٍ، و﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧].
الخضري (٢٧/٢).

(٢) في (س)، (ك)، (ص) «وليه». (٣) في (ك): «معمولان».

(٤) ليس في (س). (٥) ليس في (ك)، (ح).

(٦) سقط من (س).

(٧) قال الخضري (٢٨/٢): «الأرجح إضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من الجملة، فإن كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل =

الصحيحُ[١]، والتقديرُ: (ويَضْرِبُ عَمْرًا)، أو مُراعاةً لِمَحَلِّ[٢] الْمَخفوضِ، وهو الْمَشهورُ، وقد رُوِيَ بالوَجهينِ قولُه[٣]:

٢٦٤ ـ الوَاهِبُ الْمِائةِ الْهِجانِ وعَبْدِهَا　　عُوذًا تُزَجِّي[٤] بينَها أَطْفالَها[٥]

بنَصْبِ (عبْدِ) وجَرِّه، وقالَ الآخَرُ[٦]:

٢٦٥ ـ هلْ أنتَ باعِثُ دِينارٍ لِحَاجَتِنا　　أو عبْدِ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ[٧]

بنَصْبِ (عَبْدَ) عطْفًا[٨] على مَحَلِّ (دِينارٍ)، أو على إضمارِ فِعْلٍ، والتقديرُ: أو (تَبْعَثُ عَبْدَ رَبٍّ[٩]). والله تعالى أعلم بالصواب[١٠].

= نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٩٦]؛ أي: ويجعل الشمس».

(١) لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه؛ إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان منونًا، أو بأل أو مضافًا إلى أحد مفاعيله، وضارب ليس كذلك.
«الخضري» (٢/ ٢٨).

(٢) في (ك): «لفظ».

(٣) هو: الأعشى في «ديوانه» (ص٧٩).

(٤) في (س)، (ح)، (ك): «يرجى»، وفي (ص) «ترجى».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وعَبْدِهَا)؛ فإنه رُوِيَ بالوَجهينِ: الجَرِّ والنصْبِ تَبَعًا لِلَفْظِ الاسم الَّذِي أُضيفَ إِلَيْهِ اسمُ الفَاعِلِ أو مَحَلِّه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٣٨): «قائل هذا البيت مجهول، وقيل: إنه مصنوع، وقيل: إنه لجرير الخطفي».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أو عَبْدَ.... عَوْنٍ)؛ حَيْثُ عَطَفَ بالنصْبِ عَلَى مَحلِّ مَا أُضيفَ إِلَيْهِ اسمُ الفَاعِلِ، كَمَا بيَّنَّا فِي الإعرابِ، ويَجوزُ فيه وَجهٌ ثانٍ: وَهوَ الْجَرُّ بالعطْفِ عَلَى اللفْظِ، وقد مَرَّ تَفصيلُ ذلك فِي البيتِ السابِقِ.
ومِثْلُه قَولُ رجُلٍ مِن قَيْسِ عَيْلَانَ، وأَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ (١/ ٨٧):

فبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُه أَتَانَا　　مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ رَاعِ

فنَصَبَ (زِنادَ رَاعٍ) بالعطْفِ عَلَى مَحلِّ (وَفْضَةٍ). والوَفْضَةُ: الكِنانَةُ التي تُوضَعُ فيها السِّهَامُ (م).

(٨) ليس في (ك).

(٩) ليس في (ك).

(١٠) من (ح).

عمل اسم المفعول

[ص] [٤٣٧] وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلِ ... يُعْطَى اسمَ مَفعولٍ بلا تَفاضُلِ[١]

[٤٣٨] فَهْوَ كفِعْلٍ صِيغَ للمفعولِ فِي ... معناهُ[٢] كـ(الْمُعْطَى كَفافًا يَكْتَفِي)

[ش] جميعُ ما تَقَدَّمَ في اسمِ الفاعِلِ مِن أنَّه إنْ كانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ إنْ كانَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ، بِشَرْطِ الاعتمادِ، وإنْ كانَ بالألِفِ واللام عَمِلَ مُطلَقًا، يَثْبُتُ[٣] لاسمِ المفعولِ، فتقولُ: (أَمَضروبٌ الزَّيدانِ الآنَ أو غدًا)، أو (جاءَ الْمَضروبُ أبُوهما الآنَ أو غدًا أو أَمْسِ). وحُكْمُه في الْمَعْنَى والعمَلِ[٤] حُكْمُ الفعْلِ الْمَبْنِيِّ للمَفعولِ، فيَرْفَعُ المفعولَ كما يَرفَعُه فِعْلُه، فكَمَا تَقولُ: (ضُرِبَ الزَّيْدانِ) تَقولُ: (أَمَضروبٌ الزَّيدانِ) وإنْ كانَ له مَفعولانِ رُفِعَ أحَدُهما ونُصِبَ الآخَرُ، نحوُ: (الْمُعْطَى كَفافًا يَكتَفِي)، فالمفعولُ الأوَّلُ ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على الألِفِ واللامِ، وهو مَرفوعٌ؛ لِقيامِه مَقامَ الفاعِلِ، و(كَفافًا) الْمَفعولُ الثاني.

---

(١) قوله: (بِلَا تَفَاضُلٍ)؛ يعني: أنه لا يَفْضُله اسم الفاعل في شيءٍ من أحكام هذا الباب؛ بل يجَري مجراه في كل حكم.
لكن لَمَّا كان في هذا الكلام احتمالٌ يُتوهَّم منه أن اسم المفعول يَجري في كل شيءٍ مَجراه، فيَرفع الفاعل، ويَنصب المفعولاتِ كلَّها، وما كان نحو ذلك، وذلك غير صحيح - حَرَّر ذلك وبَيَّن أن حكمه حكمُ فعله المبنيِّ للمفعول، لا حكمُ المبنيِّ للفاعل، فقال: (فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ)، فهو جارٍ مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائِه للمفعولِ، فتقول: هذا مَضْرُوبٌ أبوه غدًا، كما تقول: يُضْرَبُ أبوه غدًا، ولا تقول: هذا مُعْطى درهمًا، كما تقول: هذا يُعْطَى درهمًا. وكذلك سائر الأحكام.
«المقاصد الشافية» (٤/٣١٥).

(٢) قوله: (فِي مَعْنَاهُ) يَعني به: أن اسم المفعول مثلُ الفعل المبنيِّ للمفعول في معناه، لا في لفظع، فيُعْطَى كلُّ واحدٍ منهما من الأحكام اللفظية ما يَقتضيه، فاجتماعُهما إنما هو في المعنى.
وأما في اللفظ فلكل واحد منهما حكمٌ لفظي يَختَص به.
«المقاصد الشافية» (٤/٣١٥).

(٣) في (ك): «ثبت».

(٤) ليس في (ك).

Black plate (925,1)

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

[ص] [٤٣٩] وقد يُضافُ(١) ذا(٢) إلى اسمٍ مُرتَفِعْ مَعْنًى، كـ(مَحمودُ المقاصِدِ الوَرِعْ)(٣)

(١) فإن قيل: لِمَ خَصَّ الإضافة بالذكر دون النصب، فقد كان الأولى أن يذكرهما معًا، أو يُحيل باسم المفعول هنا على «باب الصفة المشبهة»؟
والجواب من وجهين:
أحدهما: أن يُقال: لعلَّه عَيَّن ما هو السماعُ أكثرُ من غيره، فكأن الإضافة والنصب مسموعان قليلان، إلا أن النصب أقلُّ، فذكر ما هو أكثرُ شيئًا من غيره، خروجًا من عُهْدة السَّماع.
والثاني: أن يكون اكْتَفى بذكر أحدهما عن الآخر إذا كانا معًا في (باب الصفة المشبهة) كالمتلازمين، فحيث يجوز أحدهما يجوز الآخر على الجملة، فلم يَحْتج إلى ذكرهما معًا.
وأيضًا فإن الإضافة أخصُّ عنده بباب الصفة المشبهة. ألا ترى أنه عَرَّفها بها إذ قال: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنىً بِهَا»؟
فإذا جاز الجر فالنصبُ في الضِّمن. والله أعلم.
والوَرِعُ ـ في كلامه ـ اسم فاعل من: وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا، فهو وَرِعٌ، إذا كَفَّ عن المعاصي، فهو مُتَّقٍ كافٌّ عَمَّا لا يَحِل.
ومعنى المثال: أن الوَرِعَ المُتَّقِيَ لله مقاصدُه كلها محمودة؛ لأن قَصْده في كلِّ شيء تقوى الله تعالى.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٢٢).

(٢) أي: اسم المفعول.

(٣) قوله: (وَقَدْ يُضَافُ ذا إلى اسْم...) مُرْتَفِع مَعْنًى يعني أنه قد يجري مجرى الصفة المشبَّهة اسمُ المفعول، فيضَاف إلى مرفوعه كما تضاف الصفة إلى مرفوعها، فتقول: زيدٌ مرفوعُ الرأسِ، ومضروبُ الأبِ، ومنه مثاله: الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ، والأصل: محمودُ المقاصدُ منه، أو محمودٌ مقاصدهُ. ثم أُضيف إليه اسمُ المفعول. ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين:
أحدهما: أشار إليه بالمثال، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد، فلا يجوز أن يكون من غير متعدٍّ، إذ لا تُتَصَوَّر الإضافة، ولا من متعدٍّ إلى اثنين ولا ثلاثة، فلا تقول: هذا مُعْطَى الأبِ درهمًا، ولا مُعْلَمُ الأخِ زيدًا قائمًا، ولا ما أشبه ذلك.
والثاني: أن يُقصد ثبوتُ الوصف، ويُتناسَى فيه العلاجُ. وهذا لم يُشِرْ إليه، ولكن هو داخل تحت مضمون الشرط الأول؛ لأنه لما مُنِع أن يكون من متَعدٍّ إلى اثنين ـ كان ضمن ذلك ألَّا يكون له مفعول مذكور، وذلك معنى كونه غيرَ مقصود به العلاجُ. =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ش] يَجوزُ في اسْمِ المفعولِ أنْ يُضافَ إلى ما كانَ مَرفوعًا به، فتَقولُ في قولِكَ: (زَيدٌ مَضروبٌ عَبْدُه): (زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ)، فتُضيفُ اسمَ المفعولِ إلى ما كانَ مَرفوعًا به، ومِثْلُه (الوَرِعُ مَحمودُ الْمَقاصِدِ)، والأصْلُ: (الورِعُ مَحمودٌ مَقَاصِدُه)، ولا يَجوزُ ذلك في اسْمِ الفاعِلِ[(١)]؛ فلا تَقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ ضارِبِ الأبِ زَيْدًا) تُريدُ (ضارِبٍ أَبوهُ زَيدًا)[(٢)]. والله أعلم[(٣)].

❁ ❁ ❁

= «المقاصد الشافية» (٣١٨/٤).

(١) اسمُ الفَاعِلِ إمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه قَاصِرًا كضامِرٍ وطاهِرٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه متَعَدِّيًا لواحِدٍ كراحِمٍ وضارِبٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه متَعَدِّيًا لاثنينِ؛ كالمعْطِي والسائلِ، فَإِنْ كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مِن فعْلٍ قاصِرٍ جازَتْ إضافتُه إلَى مَرفوعِه إجماعًا، إنْ أُرِيدَ بِهِ الدوامُ، ويَصِيرُ حِينَئِذٍ صِفَةً مُشَبَّهَةً، كضامِرِ البطْنِ وطاهِرِ النفْسِ ومانِعِ الجارِ، وحامِي الذِّمَارِ، وَإِنْ كَانَ مِن فعْلٍ مُتَعَدٍّ لاثنينِ امتَنَعَتْ إضافتُه لِمَرفوعِه إجماعًا، وَإِنْ كَانَ مِن فعْلٍ مَتَعَدٍّ لواحِدٍ فللنُّحاةِ فيه ثَلاثةُ أقوالٍ:
أوَّلُها: لا يَجوزُ أنْ يُضافَ لِمَرفوعِه مُطْلَقًا، وَهوَ رأيُ جَمهرَةِ النُّحاةِ.
وثانيها: تَجوزُ إضافتُه لِمَرفوعِه إنْ لم يَلتبِسْ فَاعِلُهُ بِمَفعولِه؛ كالْمِثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ.
وثالثُها: تَجوزُ إضافتُه إنْ حُذِفَ مَفْعُولُه، وَهوَ رأيُ ابنِ عُصفورٍ، ويَشهَدُ له قولُ الشاعِرِ:

ما الراحمُ القلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظَلَمَا ... ولا الكريمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ بَخِلَا

فقَدْ أضافَ، (الراحِمُ) إلَى (القَلْبِ) وأَصْلُه فَاعِلُهُ (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) من (ص).

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

مصدر الأفعال الثلاثية

[ص][٤٤٠] فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذي ثَلاثَةٍ[١]، كَـ(رَدَّ رَدًّا)

الفعْلُ الثلاثيُّ الْمُتَعَدِّي يَجيءُ مَصْدَرُه على (فَعْلٍ) قِيَاسًا[٢] مُطَّرِدًا،

---

(١) قوله: (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) على حذف الموصوف؛ أي: من فعْل ذي ثلاثة، وكذلك قوله: (الْمُعَدَّى) و(مِنْ) لبيان الجنس أو للتبعيض، وهي في موضع الحال؛ أي: قياسُ مصدر الفعل المتعدي كائنًا من الأفعال الثلاثية (فَعْلٌ).
«المقاصد الشافية» (٤/٣٢٧).

معنى القياس

(٢) القياس: في العربية يُطلق على وجهين:
أحدهما: أن يُلْحَق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما، من غير أن يُبْحث: هل قالته العرب أو لم تَقُله؛ لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقينًا أو غلبةَ ظَن، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ، ونصب الحال، والمفعول به إذا ذكر الفاعل، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه، وما أشبه ذلك؛ فتقول: قَام زَيْدٌ، وضَربَ زيدٌ عَمْرًا، وجاء مَسْرِعًا، وأَعْطَيْتُه إيَّاه، من غير أن تقفَ، أو تنتظرَ ما تقوله العرب.
والثاني: أن تقيس أيضًا ما لم تَقُله على ما قالته، لكن بعد البحث والتَّنقير: هل تكلمت به العرب أم لا؛ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العملُ عليه وإن خالف القياسَ الذي اسْتَقْرَيْناه في المسألة، ونترك القياس فلا نلتفته. وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس، وحملناه على الأكثر. وهذا كالمصادر، والأفعال المضارعة الجارية على الماضية وبالعكس، وكالصفات، وجموع التكسير، وما أشبه ذلك كقولنا: إذا كان الفعل الثلاثي على (فَعَل) متعديًا فإن قياس مصدره (فَعْل) لأن الاستقراء أبرز لنا أنه الأكثر، فما لم تنطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعْل) قياسًا على ما نطقت به من ذلك، كضَرَبْتُه ضَرْبًا، وشَتَمْتَه شَتْمًا.
فإن نطقت له بمصدر على (فَعْل) فهو القياس فنلتزمه، وإن على غير ذلك اتَّبعْناه وتركنا القياس، كقولهم: سَرَقَهُ سَرَقًا وطَلَبَه طَلبًا، فلا نقول هنا: سَرْقًا، ولا طَلْبًا، قياسًا على (ضَرَب ضَرْبًا) وبابه، وهذا معنى القياس.
«المقاصد الشافية» (٤/٣٢٣ ـ ٣٢٤).

نَصَّ على ذلك سِيبَوَيْهِ في مَوَاضِعَ، فتَقولُ: رَدَّ رَدًّا، وضَرَبَ ضَرْبًا، وفَهِمَ فَهْمًا. وزَعَمَ بعضُهم أنَّه لا يَنْقَاسُ[١]، وهو غيرُ سَديدٍ. والله أعلم[٢].

[ص] [٤٤١] و(فَعِلَ) اللازمُ بابُهُ (فَعَلْ) — كـ(فَرَحٍ)، وكـ(جَوًى)، وكـ(شَلَلْ)

[ش] أيْ: يَجيءُ مَصدرُ فَعِلَ[٣] (اللازمِ على)[٤] فَعَلٍ قِيَاسًا، كفَرِحَ فَرَحًا، وجَوِيَ جَوًى، وشَلَّتْ يَدُه شَلَلًا [١٤٤/و]. والله أعلم بالصواب[٥].

[ص] [٤٤٢] و(فَعَلَ) اللازمُ مِثْلَ (قَعَدَا) — له (فُعولٌ) باطِّرادٍ، كـ(غَدَا)

[٤٤٣] ما لم يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) — أوْ فَعَلانًا) فادْرِ[٦] أوْ (فُعَالَا)

[٤٤٤] فأوَّلٌ لذي امتناعٍ كـ(أَبَى)[٧] — والثانِ للَّذي[٨] اقْتَضَى تَقلُّبَا

---

(١) لأن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع فإذا عدم لا يقاس على شيء منها.

(٢) من (س)، (ص)، (ح). (٣) في (ك): «فعلي».

(٤) سقط من (ك). (٥) من (ح).

(٦) قوله: (فَادْرِ) تأكيد لمعنى الكلام، كأنه يقول: ليس (الفُعُول) في (فَعَلَ) اللازم بمطَّرد على الإطلاق، وإنما يكون مطَّرِدًا في غير ما اطَّرَدت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك، ولا تُهمله.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٢).

(٧) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣): «وأما تمثيله بـ(أبَى) فمشكل؛ فإنه، وإن جاء مصدره على (فِعَال) نحو: أبى إِبَاءً وإِبَايَةً، فإنه من المتعدي، فتقول: أَبَيْتُ الشيءَ، إذا كرهتَه وامتنعتَ منه، فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثِّل به وهو لم يَقصد الإخبار عن حكم اللازم؟
والجواب: أنه يمكن أن يكون عنده مستعملًا على وجهين، متعديًا وغيرَ متعدٍّ، فَمَثَّل بما هو لازم دون ما هو متعدٍّ، والله أعلم».

(٨) و(الذي) في كلام الناظم واقع على الفعل، كأنَّه قال: بناءُ (فَعَلَان) للفعل الذي اقتضى معنى التقلُّب.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٣).

مصدر الفعل اللازم

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

يَأتِي مَصدَرًا لِمَا دَلَّ على سَيْرٍ، ولِمَا دَلَّ على صَوْتٍ، فمِثالُ الأوَّلِ: ذَمَلَ ذَمِيلًا، ورَحَلَ رَحِيلًا، ومِثالُ الثاني: نَعَبَ[1] نَعِيبًا، ونَعَقَ نَعِيقًا، وأَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزًا، وصَهَلَتِ الْخَيلُ صَهِيلًا.

[ص] [٤٤٦] (فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ)[2] لِـ(فَعُلَا) كَـ(سَهُلَ الأمرُ، وزَيدٌ جَزُلَا)

إذا كانَ الفعْلُ على فَعُلَ، ولا يكونُ إلا لازِمًا، يَكونُ مَصدَرُه على فُعولَةٍ أو على فَعَالَةٍ، فمِثالُ الأوَّلِ: سَهُلَ سُهولَةً، وصَعُبَ صُعوبَةً، وعَذُبَ عُذوبَةً، ومِثالُ الثاني: جَزُلَ جَزالَةً، وفَصُحَ فَصَاحَةً، وضَخُمَ ضَخَامَةً. والله تعالى أعلم[3].

[ص] [٤٤٧] ومـا أَتـى مُـخـالِـفًـا لِـمَـا مَـضَـى فبابُه النقْلُ، كَـ(سُخْطٍ، ورِضَى)

[ش] يَعني: أنَّ ما سَبَقَ (ذِكْرُه في)[4] هذا البابِ (هو القِياسُ الثابِتُ)[5] في مصدَرِ الفعْلِ الثُّلاثيِّ، وما وَرَدَ على خِلَافِ ذلك فليسَ بِمَقِيسٍ؛ بل يُقتَصَرُ فيه على السمَاعِ، نحوُ: سَخِطَ سُخْطًا، ورَضِيَ رِضًا، وذَهَبَ ذَهَابًا، وشَكَرَ شُكْرًا، وعَظُمَ عَظَمَةً[6]. ....

---

(١) زاد في (س)، (ك): «الغراب».

(٢) ذكر ابن الناظم ضابطًا لكلٍّ منهما فقال في «شرح اللامية»: «إذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فَعَالة كمَلَاحة وظَرَافة وشَجَاعة، أو على فَعْل كسهل وصعب وعذب فقياسه فُعُولة كسُهُولة وصعُوبة وعُذوبة. اهـ. قال الخضري (٢/ ٣٠): وهو أغلبي فإن ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح؛ أي: صار مالحًا مصدره مُلوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل».

(٣) من (ح).

(٤) في (س): «ذكر هذا» وسقط من (ك) كلمة «في».

(٥) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح): وفي (ك): «أي: هو القياس».

(٦) قال الشاطبي (٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤١): «إلا انه يبقى في هذا الحصر نظر؛ فإنَّ مما لم يذكره قبلُ ما يكون قياسًا. من ذلك (الفِعَالَة) في (فَعَلَ) إذا كان مرادًا به الوِكَالَة والقيام على الشيء، كتَجر تِجَارةً، وحَرَثَ حِراثَةً، وصَنَعَ صِناعَةً، وسَاسَ سِيَاسَةً، وعَرَفَ عِرَافَةً، وآلَ إِيَالَةً، وعافَ عِيافَةً، وقافَ قِيَافَةً، وأَمَرَ إِمَارَةً، وخَلَفَ خِلافَةً، وهو كثير.

مصادر الأفعال غير الثلاثية

والله أعلم(١).

[ص] [٤٤٨] وغيرُ ذي ثلاثةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرِهِ، كـ(قُدِّسَ التقديسُ ـ
[٤٤٩] وزَكِّهِ تَزْكِيَةً، وأَجْمِلَا ... إجمالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا
[٤٥٠] واستَعِذِ استعاذةً)، ثُمَّ (أَقِمْ ... إقامةً)، وغالبًا ذا التَّا لَزِمْ
[٤٥١] وما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وافتَحَا(٢) ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثانِ مِمَّا افْتُتِحَا ـ
[٤٥٢] بِهَمْزِ وَصْلٍ، كـ(اصطفَى)، وضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ في أمثالِ (قد تَلَمْلَمَا)

[ش] ذكَرَ في (هذه الأبياتِ)(٣) مَصَادِرَ غيرِ الثلاثيِّ، وهي مَقِيسَةٌ كلُّها.

= من: كَلَّم، فَترك ذكرَه كما تَرك ذكر (الفُعَالَة) فيما كان من بقايا الشيء، وذلك نحو: القُرَاضَة، والكُسَاحَة، وكما تَرك ذكرَ (الفِعَال) في انقضاء الزمان، كالصِّرَام والحِصَاد.

وأما (الفِعَال) في التَّصويت وفي الهَيَجَان فليس بكثير، فقد يكون تَرَك ذلك لأنه عنده لم يبلغ مبلغَ القياس، ولذلك لم يَذكره في «التَّسهيل». وأما (الفُعْلَة) فالاعتراض به قوي، والله أعلمُ.

وعن الثاني: أن المسموع في هذا الباب كثير جدًّا».

(١) من (ح).

(٢) قال الشاطبي (٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦): «لم يكتف بقوله: (مُدَّ) وقد كانت الألف اللاحقة قبل الآخر يَلزم معها فتحُ ما قبلها؛ لأن المدَّ لا يُعيِّن الألفَ، إذ قد تكون واوًا مضمومًا ما قبلها؛ وياءً مكسورًا ما قبلها. فلو قال: اجْعَل ألفًا قبل الآخر لم يَحتج إلى ذكر الفتح. وأما حين لم يَذكر إلا مجردَ المَدِّ فلا بد ان يذكر الفتح ليعيِّن بذلك أن المَدَّة هي الألف وحدها؛ لأن الواو والياء لا يكونان مَدَّة وقبلهما مفتوح أصلًا، فصار ذكرُ الفتح معيَّنًا.

فإن قيل: بل ذِكْر الفتح فضلٌ لا يُحتاج إليه؛ لأن إحالته على بناء الماضي يعيِّن أن ما قبل الآخرِ مفتوح، كـ(افْتَعَل، وانْفَعَل، واسْتَفْعَلَ، وافْعَوْلَلَ، وافْعَوْعَلَ) وغير ذلك، وإذا كان كذلك فالوجه أنْ لو اكتفى بالمد فَتَتَعَيَّن الألفُ لذلك وحدها.

فالجواب: أن الفتح قبل الآخرِ لا يتعيَّن من وجهين: أحدهما: أن من هذه الأبنية ما يكون ما قبل آخرِه غيرَ مفتوح، كـ(افْعَلَّ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ) على رأيه».

(٣) في (ك): «هذا البيت».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ومعنى قولِه: (عَادَلَهْ) كانَ السمَاعُ له عَدِيلًا، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثَبَتٍ؛ كقولِهم في مَصْدَرِ فَعَّلَ الْمُعتلّ[١]: تفعيلًا، نحوُ:

بَاتَتْ تُنَزِّي[٢] دَلْوَهَا تَنَزِّيَا

والقِياسُ: تَنْزِيَةً.

وقولِهم في مَصْدَرِ حَوْقَلَ: حِيقَالًا، وقِيَاسُه حَوْقَلَةً، نحوُ: (دَحْرَجَ دَحرَجَةً. ومِن وُرُودِ (حِيقَالٍ) قولُه[٣]:

٢٦٧ ـ يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشَرُّ[٤] حِيقَالِ الرِّجالِ الْمَوْتُ[٥]

وقولِهم في مَصْدَرِ تَفَعَّلَ: تِفِعَّالًا، نحوُ: تَمَلَّقَ تِمِلَّاقًا[٦]، والقِياسُ: تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا[٧]، نحوُ: تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا[٨].

[ص][٤٥٥] **و(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ، كـ(جَلْسَةْ) و(فِعلَةٌ) لِهَيئَةٍ كـ(جِلْسَةْ)**

[ش] إذا أُرِيدَ بَيانُ[٩] الْمَرَّةِ[١٠] مِن مَصْدَرِ الفِعْلِ الثلاثيِّ قِيلَ: فَعْلَةٌ، بفَتْحِ الفاءِ، نحوُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَةً، وقَتَلْتُهُ قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ على تاءِ التأنيثِ، فإنْ بُنِيَ عليها وُصِفَ بما يَدُلُّ على الوَحْدَةِ[١١] نحوُ: نِعمَةٍ ورَحمةٍ، فإذا أُرِيدَ المرَّةُ وُصِفَ

---

(١) ليس في (ك).
(٢) في (س): «ينزي».
(٣) هو: رؤبة في ملحق «ديوانه» (ص١٧٠).
(٤) في (س): «وبعض».
(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (حِيقَالٍ)؛ حَيْثُ وَرَدَ عَلَى زِنَةِ فِعْلَالٍ ـ بكسْرٍ فسُكونٍ ـ وَهوَ مَصْدَرُ (حَوْقَلَ) الْمُلْحَقِ بِدَحْرَجَ، فَحَقُّ مَصْدَرِه أنْ يَكُونَ بزِنَةِ الفَعْلَلَةِ (م).
(٦) مِمَّا وَرَدَ مِن ذَلِكَ قَوْلُ الشاعِرِ:

ثَلاثَةُ أَحبابٍ: فحُبُّ عَلاقَةٍ وحُبُّ تِمِلَّاقٍ، وحُبٌّ هو القَتْلُ

والتِّمِلَّاقُ ـ بكسْرِ التاءِ والْمِيمِ جَميعًا، وفتحِ اللامِ مُشَدَّدَةً ـ هو التَّوَدُّدُ والتَّلَطُّفُ (م).
(٧) ليس في (س)، (ص).
(٨) ليس في (ح).
(٩) في (ك)، (ص): «بناء».
(١٠) في (ك): «مرة».
(١١) الْمَصدَرُ الْمَبْنِيُّ عَلَى التاءِ إمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَفتوحًا؛ كرَحْمَةٍ ونَعْمَةٍ [رفاهية]، وإمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَضمومًا، مِثْلُ كُدْرَةٍ وزُرْقَةٍ وحُمْرَةٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَكسورًا، نحوُ: نِشْدَةٍ وذِرْبَةٍ، فَإنْ كَانَ أوَّلُه مَفتوحًا وأُرِيدَ الدَّلالةُ عَلَى الْمَرَّةِ منه وُصِفَ =

بواحدةٍ[(١)] . وإنْ أُريدَ بيانُ الهيئةِ منه قِيلَ: فِعْلَةٌ، بكَسْرِ الفاءِ، نحوُ: جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَةً، وقَعَدَ قِعْدَةً، ومَاتَ مِيتَةً. والله تعالى أعلم بالصواب[(٢)] .

[ص] [٤٥٦] في غيرِ ذي الثلاثِ بالتَّا الْمَرَّهْ وشَذَّ فيه هيئةٌ، كـ(الْخِمْرَهْ)

[ش] إذا أُرِيدَ بَيانُ الْمَرَّةِ مِن مَصْدَرِ الْمَزيدِ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ زِيدَ على الْمَصدَرِ تاءُ التأنيثِ، نحوُ: أَكْرَمْتُه إكرامَةً، ودَحْرَجْتُه دِحْرَاجَةً.

وشَذَّ بناءُ فِعْلَةٍ للهَيئةِ مِن غيرِ الثلاثِيِّ؛ كقولِهم: هي[(٣)] حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ. فبَنَوْا فِعْلَةً مِن اخْتَمَرَ، و: هو حَسَنُ [١٤٦/ظ] العِمَّةِ. فبَنَوْا فِعْلَةً مِن تَعَمَّمَ[(٤)(٥)] . والله تعالى أعلم[(٦)] .

= بالواحدةِ، كَمَا قالَ الشارحُ؛ لِيَتَمَيَّزَ الدالُّ عَلَى الحدَثِ مِن الدالِّ عَلَى الْمَرَّةِ، أمَّا إنْ كَانَ أوَّلُه مَضمومًا أو مَكسورًا وأُريدَ الدَّلالةُ عَلَى الْمَرَّةِ منه، فإنه يَكفِي فتْحُ أوَّلِه، وبهذا الفتْحِ يَتميَّزُ الدالُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِن الدالِّ عَلَى الحدَثِ، ومِن تَقريرِ الكلامِ عَلَى هَذَا التَّفصيلِ تَعلَمُ أنَّ إطلاقَ الشارحِ غيرُ مُستقيمٍ (م).

(١) زاد في (ك): «نحو رحمة رحمة واحدة». (٢) من (ح).

(٣) ليس في (ك).

(٤) يصاغ من الثلاثي مفعَل بفتح العين للزمان والمكان والحدث إذا اعتلَّت لامه مطلقًا أو صحَّت ولم تكسر عين مضارعه كمَقْتَل ومَذْهَب فإن صحَّت مع كسر العين كيَضْرِب فُتِحَتْ في المصدر، وكُسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واويَّ الفاء كوعد أولًا عند طيِّئ، وأما غيرهم فيكسرون واويها للثلاثة مطلقًا كسرت عين مضارعه أولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

يصاغُ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثي مَفْعَل	بفتح إذا ما اعْتل باللَّام مُطْلقا
بمعنى زمانٍ أو مكانٍ ومصدر	كمَغْزًى ومرماهُ ومرقاهُ من رقَى
كذاك صحيحُ اللام حيثُ مضارعٌ	أتاكَ بغيرِ الكَسْرِ فاعْلَمْ وحقِّقا
وإلا فـفـتـح لـلـمـراد لَمَصْدَرٍ	وفي غيره كسرٌ فقلْ فيهِ مَنْطِقا
وإن رُمْتَ مِنْ غيرِ الثُّلاثيِّ هذِه	فجيءْ باسم مفعولٍ كمجْرًى ومرتَقَى
وما جاءَ من لفظٍ على غير هذِهِ	فذلك أضْحَى بالسَّماعِ مُعَلَّقا

والله أعلم.

«الخضري» (٢/ ٣٣).

(٥) في (ك): «تعم». (٦) من (ح).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

(وبِسِوَى الفاعلِ قد يَغْنَى فَعَلْ). والله أعلم[1].

[ص] [٤٦٢] وزِنَـةُ الـمـضـارعِ اسـمُ فـاعِـلِ ... مِن غيرِ ذي الثلاثِ، كـ(المُواصِلِ)

[٤٦٣] معْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا[2] ... وضَمِّ ميمٍ زائدٍ قد سَبَقَا[3]

[٤٦٤] وإنْ فَتَحْتَ منهُ ما كانَ انْكَسَرْ ... صارَ اسمَ مفعولٍ، كمِثْلِ (المُنْتَظَرْ)

[ش] يَقولُ: زِنَةُ اسمِ الفاعِلِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ، زِنَةُ المضارعِ منه بعْدَ زيادةِ الميمِ في أوَّلِه مَضمومةً، ويُكْسَرُ[4] ما قَبْلَ آخِرِه مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءً كانَ مَكسورًا مِن[5] المضارعِ أو[6] مَفتوحًا [١٤٧/ظ]،

---

(١) من (ص).

(٢) **فإن قيل**: إن اشتراط كسر ما قبل الآخِر لزومًا قد يُخِلُّ بعضَ إخلال؛ لأن المضاعَف لا يَنْكسر ما قبل الآخر فيه، نحو: مُعْتَلٌّ من (اعْتَلَّ)، ومُكِبٌّ من (أَكَبَّ)، ومُسْتَكِنٌّ من (اسْتَكَنَّ)، ومُحْمَرٌّ من (احْمَرَّ)، ومُحْمَارٌّ من (احْمَارَّ).
وكذلك المعتلُّ العينِ كمُسْتَفِيد من (اسْتَفَادَ)، ومُنْقَاد من (انْقَادَ)، ومُحْتَال من (احْتَالَ) ونحو ذلك.
فالجواب: أن كَسْر ما قبل الآخِر تارةً يكون ظاهرًا كالأمثلة المذكورة، وتارةً يكون مقدرًا، وذلك أن ما اعترِض به من الأمثلة الأصلُ فيها كَسْرُ ما قبل الآخِر، لكن أدَّى التَّصريفُ والإدغام إلى الخروج في اللفظ عن ذلك الأصل، فأطلق الناظمُ الكسرَ اعتبارًا بالأصل في الجميع؛ فالصحيحُ منها بقي على الأصل كما مَثَّل، وما سواه دَخله الإعلال، والأصل: مُعْتَلِلٌ، ومُكْبِبٌ ومُسْتَكْنِنٌ ومُحْمَرِرٌ، ومُحْمَارِرٌ.
وكذلك: مُسْتَفْيِدٌ ومُنْقَوِدٌ، ومُحْتَوِلٌ، فلا اعتراض.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٨).

(٣) **فإن قيل**: قوله: (وضَمُّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا) ليس فيه ما يُبيِّن كيف تَسْبِق هذه الميم، أمعَ حرف المضارعة أم فيَّ موضعه؟
فالجواب: أن مثاله بَيَّن أن الميم عِوَضٌ من حرف المضارَعة لا زائدٌ على ذلك. وأيضًا فحرفُ المضارعة مختصٌّ بالفعل، فلا يُتَوهَّم بقاؤه في اسم الفاعل. وأيضًا فلو بقي حرف المضارعة مع الميم لم تَحصل الموازنةُ بينه وبين المضارع، وهو قد قال: (وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ) فلم يُمكن إلا أن تكون الميم عِوَضًا لا زائدة.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٨).

(٤) في (س): «وتكسر».

(٥) في جميع النسخ «في المضارع».

(٦) في (س)، (ح): «أم».

فتَقولُ: (قاتَلَ يُقاتِلُ فهو مُقاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ[١]، وواصَلَ يُواصِلُ فهو مُواصِلٌ، وتَدَحْرَجَ يتدَحْرَجُ فهو مُتدَحْرِجٌ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ).

فإنْ أَرَدْتَ بناءَ اسمِ المفعولِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ أَتَيْتَ به على وزْنِ[٢] اسمِ الفاعِلِ، ولكنْ تَفْتَحُ[٣] منه ما كانَ مَكسورًا، وهو ما قَبْلَ الآخِرِ، نحوُ: مُضارَبٍ ومُقاتَلٍ ومُنتَظَرٍ.

[ص][٤٦٥] وفي اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ اطَّرَدْ   زِنةُ مفعولٍ، كَآتٍ مِن قَصَدْ

[ش] إذا أُريدَ[٤] بِناءُ اسمِ المفعولِ مِن الفعْلِ الثُّلاثيِّ جِيءَ به على زِنَةِ (مَفعولٍ) قِياسًا مُطَّرِدًا، نحوُ: (قَصَدْتُه فهو مَقصودٌ، وضَرَبْتُه فهو مَضروبٌ، ومَرَرْتُ به فهو مَمرورٌ به)[٥].

[ص][٤٦٦] ونابَ نَقْلًا عنه ذو[٦] (فَعيلِ)   نحوُ (فَتاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ)

يَنُوبُ (فَعيلٌ) عن (مَفعولٍ) في الدَّلالَةِ على مَعناهُ، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ جَريحٍ وامرَأَةٍ جَريحٍ، وفَتاةٍ كَحيلٍ وفتًى كَحِيلٍ، وامرأةٍ قَتيلٍ ورجُلٍ قَتيلٍ)، [فنَابَ جَريحٌ وكَحيلٌ وقَتيلٌ عن مَجروحٍ ومَكحولٍ ومَقتولٍ][٧].

ولا يَنقاسُ ذلك في شيءٍ؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ، وهذا معنَى قولِه: (ونَابَ نَقْلًا عنه ذو فَعِيلِ).

وزَعَمَ ابنُ المُصَنِّفِ[٨] أنَّ نِيابَةَ (فَعيلٍ) عن (مَفعولٍ)

---

(١) في (س): «متدحرج».
(٢) في جميع النسخ: «زنة».
(٣) في (ك)، (ح): «يفتح».
(٤) في (س): «أردت».
(٥) من (ك)، (ن).
(٦) في (س): «في».
(٧) من (ن).
(٨) في «شرحه» (ص٣١٦).
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١٠/٣٦٢): وقد غاب عن ابن المصنف الخلافُ في هذه المسألة، فقال في شرحه أرجوزة أبيه: «فَعيل بمعنى مَفعول كثير في كلام العرب، وعلى كثرته لم يُقَس عليه بإجماع». وقد ذكر أبوه الخلاف فيه، =

صياغة اسم المفعول من الثلاثي

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسمِ[1] الفاعِلِ

[ص] [٤٦٧] صِفَـةٌ اسْـتُحْـسِـنَ جَـرُّ فـاعِـلِ   معنًى[2] بها: المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعلِ

[ش] قد سَبَقَ أنَّ المرادَ بالصِّفَةِ ما دَلَّ على معنًى وذاتٍ، وهذا يَشْمَلُ اسمَ الفاعِلِ واسمَ المفعولِ وأفعَلَ التفضيلِ والصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ [١٤٨/ظ].

وذَكَرَ الْمُصنِّفُ أنَّ عَلامَةَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ[3] استِحسانُ جَرِّ فاعِلِها بها، نحوُ: (حسَنُ الوَجْهِ، ومُنطَلِقُ اللسانِ، وطاهِرُ القَلْبِ).

والأصْلُ: حسَنٌ وَجْهُه، ومُنطَلِقٌ لِسانُه، وطَاهِرٌ قَلْبُه، فوَجْهُه مرفوعٌ بِحَسَنٍ [على الفاعليَّةِ، ولِسانُه مَرفوعٌ بِمُنطَلِقٍ][4]، وقلْبُه مَرفوعٌ بطاهِرٍ، وهذا لا يَجوزُ في غيرِها مِن الصِّفاتِ.

فلا تَقولُ: (زيدٌ ضارِبُ الأبِ عَمْرًا)[5]، تُريدُ: ضارِبٌ أبوهُ عَمْرًا،

---

(١) في (ح): «اسم».

(٢) قال الشاطبيُّ في «المقاصد الشافية» (٤/٣٩١): «وإنما قال: (مَعْنًى) لمعنًى حَسَن، وهو أن الإضافة هنا ليست من جهة كون المضاف إليه فاعلًا لفظًا ومعنًى، حتَّى يقال: إنَّ خَفْضَهُ من رَفْعٍ؛ لأنَّه يلزمُ من ذلك إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، وإنَّما هي من جهة كون المضاف إليه منصوبًا، كضاربُ زيد».

(٣) (م) أَشْبَهَتِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ اسمَ الفَاعِلِ مِن وَجهينِ:
الأوَّلُ: أنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ ومَن قامَ به.
والثاني: أنَّ كُلًّا منهما يَقْبَلُ التذكيرَ والتأنيثَ والإفرادَ والتثنيةَ والجمْعَ، ولَمَّا كانَتِ الصفَةُ الْمُشَبَّهَةُ لا تَدُلُّ عَلَى الحدوثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه اسمُ الفَاعِلِ خالَفَتْهُ نَوْعَ مُخَالَفَةٍ فِي أحَدِ الوَجهينِ؛ فلذلك انْحَطَّتْ عنه فِي العمَلِ؛ ولهذا لَمَّا خالَفَ أفْعَلُ التفضيلِ اسمَ الفَاعِلِ فِي الوَجهينِ جَميعًا ـ فإنه يَدُلُّ عَلَى المشارَكَةِ والزيادةِ لا عَلَى الحدَثِ، ولا يَقْبَلُ التأنيثَ والتثنيةَ والجمْعَ ـ لم يَعْمَلِ النَّصْبَ أصْلًا (م).

(٤) من (ن).

(٥) لأن اسم الفاعل المتعدِّي لواحد تمتنع إضافته لفاعله عند الجمهور وإن قصد ثبوته =

علامة الصفة المشبهة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (948,1)

ولا (زَيْدٌ قائمُ الأبِ غدًا) تُريدُ: زيدٌ[١] قائمٌ أبوهُ غدًا، وقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ المفعولِ[٢] يَجُوزُ إضافتُه إلى مَرفوعِه، فتَقولُ: (زَيْدٌ مَضروبُ الأبِ)، وهو حينَئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ. والله تعالى أعلم بالصواب[٣].

[ص] [٤٦٨] وصَوْغُها مِن لازمٍ[٤] لِحَاضِرِ   كـ(طاهِرِ القلبِ، جميلِ الظاهِرِ)

صياغة الصفة المشبهة من الفعل اللازم

[ش] يَعنِي: أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تُصاغُ مِن فِعْلٍ متَعَدٍّ[٥]، فلا تَقولُ:

= لإلباسه بالإضافة للمفعول كما مر. أما اللازم كقائم الأب فإنما تمتنع إضافته إذا قصد به الحدوث فإن قصد به الدوام كان صفة مشبهة، وانطلق عليه اسمها. «الخضري» (٢/ ٣٥).

(١) من (ن).

(٢) بشرط قصد الدوام.

(٣) من (ح).

(٤) قوله: (وصَوْغُهَا مِنْ لازِم) دَلَّ على أن صَوْغها من المتعدِّي لا يَسُوغ.
وهذا خلافُ ما رآه في «التسهيل» فإنه أجاز هنالك صَوْغها من المتعدِّي، لكن بشرط أن يُقصد به الثبوت. بحيث لا يكون في اللفظ متعدِّيًا، وذلك قوله: «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُومِل معاملةَ الصفةِ المشبَّهةِ ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللَّبْسُ وِفاقًا للفارسيِّ». وشَرَط أَمْنَ اللَّبْس أيضًا، ولم يَشترطه الفارسيُّ؛ بل قال: إن من قال: زَيْدٌ الحسَنُ عَيْنَينِ فلا بأس أن يقول: زيدٌ الضاربُ أَبَوَيْنِ، والضَّاربُ الأَبَوَيْن، والضَّاربُ الأبوانِ. و(الأَبَوَانِ) فاعلان على قولك: الحسَنُ الوَجْه. الأمرُ في ذلك كلِّه واحدٌ، فهي أذًا ثلاثةُ أقوال: أحدها: مَنْعُ ذلك بإطلاقٍ، والثاني: جوازهُ بإطلاق، والثالث: أنه جائزٌ. مع أَمْنِ اللَّبْس، ممنوعٌ مع اللَّبْس.
فإن كان هنا مخالفًا لـ«التَّسهيل» حسبما يَظْهر منه فإن رأيه هنا أصحُّ؛ لأن عامَّةَ الباب بِنَاؤُها من اللازم لا من المتعدِّي. وأيضًا فإن معنى الفعل المتعدِّي ينافي قصدَ الثبوت ظاهرًا، إذ كان المفعول مطلوبًا للفعل، فكأنَّه محذوفٌ اختصارًا أو اقتصارًا مع أنه مُراد، فلا يجتمعان في الاعتبار.
ويمكن أن يكون رأيه هنا كرأي الفارسيِّ، ويكون قائلًا بالجواز، ويُحمل قوله: (مِنْ لَازِم) على أنه يُريد به كونَ الفعل لازمًا بالوَضْع أو بالقَصْد، فإن الفعل المتعدِّي إذا قُصِد فيه تركُ ذكر المفعول أَشْبَهَ اللازمَ، فكأنَّه موضوعُ وضعًا ثانيًا لِلُزوم لا للتعدِّي.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٩٨).

(٥) ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول إلى فعل بالضم.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ش]

أيْ: يَثْبُتُ لهذه الصفَةِ عمَلُ اسمِ الفاعِلِ الْمُتَعَدِّي، وهو الرفْعُ والنصْبُ[١]، نحوُ: (زيدٌ حَسَنٌ الوجْهَ)، ففي (حسَنٌ) ضميرٌ مَرفوعٌ هو الفاعِلُ، و(الوجْهَ) مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به؛ لأنَّ (حَسَنًا) شَبيهٌ[٢] بضَارِبٍ، فعَمِلَ عمَلَه.

= المعنى؛ لأنه صاحب الحُسْن في الحقيقة، ولا يصح أن يُحذف؛ بل لا بد من ذكْره ليُعلم أن الحُسْن منقول للأول عن غيره، فأشبه (حَسَنٌ) عند ذلك اسمَ الفاعل المتعدِّي إلى واحد، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما طالبًا بعد مرفوعه مَحَلًّا، فنُصِب (الوَجْهُ) على التَّشبيه بالمفعول به، فصار قولك: (زيدُ حَسَنٌ وجهًا) كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمرًا.

وكما جازت الإضافة في اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة أيضًا إلى منصوبها على التَّشبيه، فقالوا: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ، كما قالوا: زيدٌ ضاربُ عمروٍ، فإذًا لا تضادَّ بين الموضعين.

والثانية: الإشارةُ إلى ما حُدَّ في اسم الفاعل من شروط إعماله، فكأنَّه يقول: تَعمل عملَ اسم الفاعل بالشروط المذكورة، وذلك أن تعتمد على شيءٍ كالنَّفْي والاستفهام والنِّداء، وأن تقع خبرًا لذي خبر، أو حالًا لذي حال، أو صفةٍ لموصوف، فلا تعمل على غير ذلك.

وأما شرط ألَّا تكونَ بمعنى الماضي فَبيِّنٌ من قوله: (وَصَوْغُها من لازمٍ لحاضرٍ) إذ لا يتأتَّى كونُها مشبَّهة بدونه.

وبهذا فَسَّر ابنُ الناظم قوله: (على الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ) وهو صحيح إذا انضمَّ إلى الوجه الأول، فكأنَّ قوله: (على الحدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ) يريد: في هذا الباب، وفي باب (اسم الفاعل)».

(١) اعلَمْ أوَّلًا أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تَعْمَلُ النَّصبَ كَمَا يَعْمَلُه اسمُ الفَاعِلِ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَنصِبُ المفعولَ بِهِ حَقيقةً؛ أي: الواقِعَ عليه حَدَثُه، نحوُ: هَذَا ضَارِبٌ عَمْرًا، فأمَّا الصفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فهي مَأخوذةٌ مِن فعْلٍ قاصِرٍ أَلْبَتَّةَ، فليسَ لِحَدَثِها مَن يَقَعُ عليه، ولكنَّ النُّحاةَ جَعَلُوا السَّبَبِيَّ المنصوبَ بعدَها إمَّا تَمييزًا وإمَّا مُشَبَّهًا بالمفعولِ به، فِي كونِه مَنصوبًا واقعًا بعدَ الدالِّ عَلَى الحدَثِ ومَرفوعِه. ثُمَّ اعْلَمْ ثانيًا أنَّ الصفَةَ الْمُشَبَّهَة تنْصِبُ الحالَ والتمييزَ والمستثنَى وظرْفَ الزمانِ وظرْفَ المكانِ، والمفعولَ معَه، وفي نَصْبِها للمفعولِ المطلَقِ مَقالٌ (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ح): «شبه»، وفي (ص): «مشبه».

الفرق بين عمل الصفة المشبهة واسم الفاعل

وأشارَ بقولِه: (على الحَدِّ الذي قد حُدَّا) إلى أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تَعْمَلُ على الْحَدِّ الذي سَبَقَ في اسمِ الفاعِلِ، [وهو أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِها، كما أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِه.

[ص] [٤٧٠] وسَبْقُ ما تَعْمَلُ فيه مُجْتَنَبْ   وكونُه ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

[ش] لَمَّا كانَتِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فرْعًا في العمَلِ عن اسمِ الفاعِلِ قَصُرَتْ عنه، فلم يَجُزْ تَقديمُ مَعمولِها عليها كما جازَ في اسمِ الفاعِلِ](1)(2)، فلا تَقولُ: (زيدٌ الوجْهَ حَسَنٌ)؛ كما تَقولُ: (زيدٌ عَمْرًا ضارِبٌ)، ولم تَعْمَلْ إلَّا في سَبَبِيٍّ، نحوُ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، ولا تَعْمَلُ في أجْنَبِيٍّ، فلا تَقولُ: (زَيْدٌ حسنٌ عَمْرًا)، واسمُ الفاعِلِ يَعْمَلُ في السَّبَبِيِّ والأَجْنَبِيِّ، نحوُ: (زَيدٌ ضارِبٌ غُلامَه، وضَارِبٌ عَمْرًا). واللهُ تعالى أعلم(3).

[ص] [٤٧١] فارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ - مع (أَلْ)   ودُونَ (أَلْ) - مَصحوبَ (أَلْ) وما اتَّصَلْ - [١٤٩/ظ]

[٤٧٢] بِهَا مُضافًا أو مُجَرَّدًا، ولا   تَجْرُرْ بها معْ (أَلْ) سُمًا مِن (أَلْ) خَلا

[٤٧٣] ومِنْ إضافةٍ لتالِيهَا(4)، ومَا   لم يَخْلُ فَهْوُ بالجوازِ وُسِمَا

[ش] الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ إمَّا أنْ تكونَ بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (الْحَسَنِ)، أو مُجَرَّدَةً عنهما، نحوُ: (حَسَنٍ)، وعلى كلٍّ مِن التقديرينِ لا يَخلو المعمولُ مِن أحوالٍ سِتَّةٍ:

---

(١) لأنه يجوز تقديم مفعوله إلا إذا كان هو بأل أو مجرورًا بإضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيدًا، ومررت بضارب زيدًا فيمتنع تقديم زيد لا في نحو: لست بضارب زيدًا لزيادة الجار.
«الخضري» (٢/٣٦).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ك).   (٣) من (ح).

(٤) هاء (تَالِيها) عائدةٌ إلى الألف واللام؛ أي: لما يَتْلو (أَلْ) وهو ما دخلت عليه، فعلى هذا إذا كان المعمول مضافاً أو مجرَّداً فالمسألةُ ممتنعةٌ، فلا تقول: مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِه، ولا بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، إذا لا ألفَ ولامَ في المعمول، ولا هو مضاف إلى ما هي فيه.
«المقاصد الشافية» (٤/٤٢١).

التَّعَجُّبُ(١)

صيغتا التعجب

[ص][٤٧٤] بـ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بعدَ (ما) تَعَجُّبَا أو جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قَبلَ مَجرورٍ بـ(بَا)

[٤٧٥] وتِلْوَ (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كَـ(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وأَصْدِقْ بِهِمَا!)(٢)

---

(١) قال ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/٤١٩): «التعجب استعظامُ زيادة في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره».
وقوله: (استعظام زيادةٍ) تنبيهٌ على أنه إنَّما يصحُّ مما يَقبل الزيادةَ والنُّقصان.
وقوله: (في وصف الفاعل) تنبيهٌ على أنه إنما يتعلَّق التعجبُ بمَن قام به ذلك الوصف.
وقوله: (خَفِيَ سببُها) تحرُّزٌ من الخِلَق الظَّاهرة والألوان؛ إذ لا يُتَعَجب منها.
وما بعد ذلك بيانُ أنَّ الوصفَ إذا لم يَقِلَّ نظيرُه لا يُتَعَجب منه.
«المقاصد الشافية» (٤/٤٣٢).

(٢) قال الشاطبي (٤/): «وفيه دَركٌ من وجهين:
أحدهما: أنه حَصَر صِيَغ التعجُّب في صيغتين وهما: (مَا أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ بِه) إذ قَدَّم المجرورَ في قوله: (بأَفْعَلَ انْطِقْ) والتَّقديم في مثل هذا يُشعر بالحَصْر، والحَصْر في هاتين الصِّيغَتين باطل؛ فإن في كلام العرب صِيَغًا كثيرة تَقْتضي من معنى التعجُّب ما يَقْتضيه (ما أَفعَلَهُ وأَفْعِلْ به)، من ذلك:
(فَعُلَ) نحو: لَقَضُوَ الرجلُ، وفي القرآن ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥].
ومنه: **لِلَّهِ أنتَ**، لِلَّه دَرُّكَ.
ووَاهًا لزيدٍ.
وحَسْبُك به رجلًا، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣].
و: **(لِلَّه يَبْقَى على الأَيَّام ذُو حِيَدٍ)** و: **(تَاللَّهِ)** بالتاء أيضًا. فاللَّام والتَّاء في القَسَم يَقتضيان معنى التعجُّب، وهو من معانيها.
وفي الحديث: «**سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ**» [مسلم (٣٧١)].
ومثل قولهم: **يَا لَلْعَجَبِ**، ويا لَلْمَاءِ، ويا لَلْفَلِيقَةِ. =

حذف المتعجب منه

[ص][٤٧٦] وحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ استَبِحْ   إنْ كانَ عِندَ الحذْفِ مَعناهُ يَضِحْ

[ش] يَجوزُ حذفُ الْمُتَعَجَّبِ منه، وهو الْمَنصوبُ بعْدَ أفعَلَ، والمجرورُ بالباءِ بعْدَ أفْعَلَ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، فمِثالُ الأوَّلِ: قولُه[1]:

٢٦٩ ـ أرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا   بُكاءً على عَمْرٍو وما كانَ أصْبَرَا[2]

التقديرُ: وما كانَ أصْبَرَها، فحُذِفَ الضميرُ، وهو مَفعولُ أفْعَلَ؛ للدَّلالَةِ عليه بما تَقَدَّمَ، ومِثالُ الثاني: قولُه تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. التقديرُ واللهُ أعْلَمُ[3]: وأبْصِرْ بهم، فحُذِفَ بهم[4]؛ لدَلالَةِ ما قَبْلَه عليه، وقولُ الشاعِرِ[5]:

٢٧٠ ـ فذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا   حَمِيدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأَجْدِرِ[6]

---

(١) هو: امرؤُ القيس في «ديوانه» (ص٥٦).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: (وما كَانَ أَصْبَرَا)؛ حَيْثُ حَذَفَ الْمُتَعَجَّبَ منه، وَهوَ الضَّميرُ المنصوبُ الَّذي يَقَعُ مَفْعُولًا بِهِ لفعْلِ التَّعَجُّبِ كَمَا قَدَّرْنَاهُ.
ومِثلُ هَذَا البيتِ مَا يُنسَبُ إِلَى أبي السِّبْطَيْنِ عَلَى عليِّ بنِ أبي طالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ:

جَزَى اللَّهُ قَومًا قاتَلُوا فِي لِقَائِهِم   لَدَى الرَّوْعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وأَكْرَمَا

يُرِيدُ: مَا أَعَزَّهُم وأَكْرَمَهم، فحَذَفَ الضَّميرينِ (م).

(٣) زاد في (س)، (ص): «أسمع بهم».

(٤) لأن لزوم جره كساه صورة الفضلة وإن كان فاعلًا.

(٥) هو: عُرْوَة بنُ الوَرْدِ في «ديوانه» (ص٤٨)، ط. الخانجي.

(٦) الشاهِدُ فيه: قوله: (فأَجْدِرِ)؛ حَيْثُ حَذَفَ الْمُتَعَجَّبَ منه، وَهوَ فَاعِلُ (أَجْدِرِ) كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الإعرابِ.
واعْلَمْ أنَّ الحَذْفَ إنما يَكْثُرُ إذا كَانَ (أَفْعِلْ) مَعطوفًا عَلَى مِثْلِهِ قد ذُكِرَ معه الْمُتَعَجَّبُ منه، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]؛ أي: بهم، أمَّا فِي مِثْلِ هَذَا البيتِ فالحذْفُ شاذٌّ؛ لِعَدَمِ وُجودِ المعطوفِ عليه المشتَمِلِ عَلَى مِثْلِ المحذوفِ.
ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ ـ مِن أنَّهُ يَكْثُرُ حذفُ الْمُتَعَجَّبِ منه فِي صِيغةِ (أَفْعِلْ به) إذا كَانَ قد عُطِفَ عَلَى مُمَاثِلٍ مُشتَمِلٍ عَلَى مِثلِ المحذوفِ ـ هو رأي جَماعةٍ مِن =

أيْ: فأَجْدِرْ به، فحُذِفَ الْمُتَعَجَّبُ منه بعْدَ أفْعَلَ، وإنْ لم يَكُنْ مَعطوفًا على أَفْعِلْ مِثلِه، وهو شَاذٌّ[١].

[ص] [٤٧٧] وفي كِلا الفِعْلَيْنِ[٢] قِدْمًا لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا[٣]

[ش] لا يَتَصَرَّفُ فِعْلَا التَّعَجُّبِ؛ بل يَلزَمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً، فلا[٤] يُستعمَلُ مِن أفعلَ غيرُ الماضي، ولا مِن أَفعِلْ غيرُ الأمْرِ[٥]، قال

جمود صيغتي التعجب

= النُّحاةِ، وهؤلاءِ يَخُصُّون الدليلَ الدالَّ عَلَى المحذوفِ بالمعطوفِ عليه، بالشرْطِ المذكورِ، ومِنهم مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ العِبْرَةَ بوُضوحِ الْمَقْصِدِ، سواءٌ أكانَ بالعطْفِ أمْ بغَيرِه، وَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ الحذْفُ مِن بيتِ الشاهِدِ شَاذًّا، فاعْرِفْ ذلك (م).
وقال الأشموني: إنما جاز حذف المجرور بعد (أفعل) ـ مع كونه فاعلًا ـ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها.
وذهب قوم ـ منهم الفارسي ـ إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء.
ورد بوجهين:
أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع.
والآخر: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من «أكرم بنا».
«شرح الأشموني» (٢/٢٦٨).

(١) من (ن).

(٢) (في كِلَا الفِعْلَيْن) متعلّق بـ(لَزِمَ) و(قِدْمًا) ظرف، و(مَنْعُ) فاعلُ «لزم»؛ أي: لَزِم قديمًا في الفعلين مَعًا منعُ التصرُّف.
ويريد أن العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما: (ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ) عدمَ التصرُّف، والجريانَ على طريقة واحدة لا يتعَدّاها؛ بل لا بد أن نَتْبع العربَ على ما ألزمتْ من ذلك.
«المقاصد الشافية» (٤/٤٥٦).

(٣) يريد: يريد أن عدم التصرُّف إنَّما لزم بسبب حُكْم من العرب حُتِمَ عليهما وأُلْزِماه، فالحكم بعدم التصرُّف مُسَبَّب عن حُكْم آخر، وهُو إجراؤُهم لهما مجرى المثل أن يتركوه على طريقةٍ واحدة، وهي الطريقة التي وضُع عليهما أولًا.
«المقاصد الشافية» (٤/٤٥٧).

(٤) من (ن)، (ص): وفي باقي النسخ: «ولا».

(٥) عدم التصرُّف فيهما من جهات: =

الْمُصَنِّفُ: وهذا مِمَّا لا خِلَافَ فيه[١].

[ص] [٤٧٨] وصُغْهُمَا: مِن ذي ثلاثٍ، صُرِّفَا ... قابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غيرِ ذِي انْتِفَا ـ

[٤٧٩] وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضاهِي (أَشْهَلَا) ... وغيرِ سالكٍ سبيلَ (فُعِلَا)

شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب

[ش] يُشتَرَطُ في الفِعْلِ الذي يُصاغُ منه فِعْلَا[٢] التَّعَجُّبِ شُروطٌ سَبعةٌ [١٥٢/و][٣]:

أَحَدُها: أنْ يَكونَ ثُلاثيًّا[٤]، فلا يُبْنَيَانِ ممَّا زادَ عليه، نحوُ: دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واستخْرَجَ.

= أَمَّا أولًا: فلا يَتَصَّرف منهما غيرُهما من الأفعال. (فمَا أَفْعَلَهُ) لا يُبْنى منه أمر ولا مضارع، و(أَفْعِلْ به) لا يُبْنى منه ماض ولا مضارع، ولا لهما اسمُ فاعل ولا مفعول، ولا صفة مشبَّهة، ولا يَدلان على زمان، فـ(أَفْعَلَ) لا دلالة له على الزمان الماضي بصيغته، و(أَفْعِلْ) لا دلالة له على المستقبل كذلك. ولا يَنْتصب عنهما مصدرٌ مؤكِّد، ولا يُرفع بهما ظاهر، ولا يُتْبع مرفوعهما بعطف ولا توكيد ولا إبدال.

وأما ثانيًا: فإنهما لا يُغَيَّران عن حالهما في تقديم أو تأخير؛ بل يَلزمهما ما عُرِّف به أولًا من تقديم «ما» وتأخير الاسم المتعجَّب منه في (ما أَفْعَلَهُ) ومن تأخير المجرور في (أَفْعِلْ به) أو حَذْفه إلا شاذًّا، نحو:

وأَجْـدِرْ مِـثْـلَ ذلـكَ أن يَـكـوُنَـا

ومن عدم الفَصْل بين ذلك كله إلا ما يَذكره آخر الباب.

وأيضًا فهما في الإفراد والتذكير وأضدادهما على طريقةٍ واحدة، فتقول: ما أَكْرَمَ زيدًا، وما أَكْرَمَ الزَّيْدَيْنِ، وما أَكْرَمَ الزَّيْدِينَ. وما أَكْرَمَ هِنْدًا، وما أكرم الهِنْدَينِ، وما أكرم الهِنْداتِ.

وتقول: أَكْرِمْ بزيدٍ، وبالزيديْن، وبالزيدِينَ، وأَكْرِمْ بهندٍ، وبالهنديْنِ، وبالهِنْدات. وما أشبه ذلك، فيَستوي حالُ الإفراد والتذكير مع التثنية والجمع والتأنيث.

«المقاصد الشافية» (٤/٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(١) «شرح التسهيل» (٣/٩٣).

(٢) في (س)، (س)، (ع)، (ص): «فعل».

(٣) تقديم وتأخير في (ع)، (ك).

(٤) المراد أن يكون مع ذلك مجرَّدًا من الزوائد، فلا يريد أنه ثلاثيُّ الأصول خاصَّةً. =

والله أعلم[١].

[ص] [٤٨٠] و(أَشْدِدَ، اوْ أَشَدَّ) أو شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ ما[٢] بعضَ الشروطِ عَدِمَا

[٤٨١] ومَصْدَرُ العادِمِ بعدُ يَنْتَصِبْ ... وبعدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ [١٥٢/ظ]

[ش] يَعنِي: أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التَّعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَستَكْمِلِ الشروطَ بأَشْدِدْ ونحوِه، وبأَشَدَّ ونحوِه، ويُنْصَبُ مَصْدَرُ ذلك الفعْلِ العادِمِ الشروطَ بعْدَ (أَفْعَلَ) مَفعولًا، ويُجَرُّ بعْدَ (أَفْعِلْ) بالباءِ، فتَقولُ: (ما أَشَدَّ دَحرَجَتَه واستِخرَاجَه)، و(أَشْدِدْ بدَحرَجَتِه واستِخرَاجِه)، و(ما أَقبَحَ عَوَرَه، وأَقْبِحْ بعَوَرِه، وما أَشَدَّ حُمرَتَه، وأَشْدِدْ بحُمْرَتِه). والله تعالى أعلم بالصواب[٣].

= فيما يُبنى منه فعلُ التعجُّب، وقد ظهر أن الناظم ضبط هذا الموضع ضبطًا حسنًا، لم يقع مثلُه في أكثر المطوَّلات، فضلًا عن المختصرات».

(١) من (ح).

(٢) قوله: (وأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أو شِبْهُهُمَا: يخلُف كذا) يَقتضي أن هذه الألفاظ تخلُف في البناء للتعجُّب ما لم يَتَأَتَّ منه البناء له في أداء معناه، حتى يكون قولك مثل: (ما أَشَدَّ حُمْرةَ زيدٍ) على معنى: ما أَحْمَر زيدًا، لو قِيل. هذا معنى كَوْنِه يَخْلُفه، إذ لا يخلفُ الشَّيءُ غيرَهُ إلا فيما كان لذلك الغَيْر من أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، ولا يقال في الأمرَيْن المختلفَيْن بإطلاق: إن هذا يَخْلفُ هذا، وإذ كان كذلك كان قوله: (يَخْلُفُ كذا) غيرَ صحيح. ألا ترى أنهم يقولون: إن المانع من التعجُّب من الألوان كونُها لاحقةً بالخِلَق الثَّابتة، كاليَدِ والرِّجل. وقد مَرَّ تعليل ذلك بأن الألوان لا تَقبل الفَضْل، فإذًا معنى (ما أَحْمَرَهُ) غيرُ معنى (ما أَشَدَّ حُمْرتَه) إذ لو كان هو معناه لاقتَضى في القياس أن يُتَعجَّب منه.
وكذلك الخِلَق والأَدْواء، وهو أَبْيَنُ فيها إذْ وُجِد لها الفعلُ الثلاثي، ومع ذلك فإنهم لم يَبْنوا منها للتعجُّب اعتبارًا بأنها لا تَقْبل الفَضْل.
وهكذا كلُّ فِعْل لا يَقْبل الفَضْلَ لا يَخْلُفه (أَشَدُّ) ونحوه في معناه، إذ لو خَلَفه في معناه لم يُتَعجَّب منه، فهذا أيضًا من كلامه لا يصح.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٨٥).

(٣) من (ح).

لا يُقاس على ما خالف القاعدة

[ص] [٤٨٢] وبالنُّدُورِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ على الذي منهُ أُثِرْ

[ش] يَعنِي: أنَّه إذا وَرَدَ بناءُ فعْلِ التعَجُّبِ مِن شيءٍ مِن الأفعالِ التي سَبَقَ أنَّه لا يُبنَى منها[1] حُكِمَ بنُدورِه، ولا يُقاسُ على ما سُمِعَ منه؛ كقولِهم: (ما أَخْصَرَهُ) مِن (اخْتَصَرَ)، فبَنَوْا أفعَلَ مِن فِعْلٍ زائِدٍ على ثلاثةِ أحْرُفٍ، وهو مَبنِيٌّ للمَفعولِ، وكقولِهم: (ما أَحْمَقَه)، فبَنَوْا أفعَلَ مِن فِعْلِ الوصْفُ منه على أفْعَلَ، نحوُ: حَمِقَ فهوَ أَحْمَقُ، وقولِهم: (ما أَعْسَاهُ وأَعْسِ به)، فبَنَوْا أفعَلَ وأفْعِلْ به[2] مِن (عَسَى)، وهو فعْلٌ غيرُ متصَرِّفٍ.

تأخير معمول فعل التعجب ووجوب وصله بعامله

[ص] [٤٨٣] وفِعْلُ هذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعمولُهُ، ووَصْلَهُ به الْزَمَا

[٤٨٤] وفَصْلُه بظَرْفٍ او بحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ[3]، والخُلْفُ في ذاك استَقَرّ[4]

[ش] لا يَجوزُ تَقديمُ مَعمولِ فعْلِ التَّعَجُّبِ عليه[5]، فلا تَقولُ: (زَيدًا ما أحْسَنَ[6])، ولا (ما زيدًا أحْسَنَ)[7]، ولا (بزَيْدٍ أحْسَنَ)، ويَجِبُ وَصْلُه بعامِلِه، فلا يُفصَلُ بينَهما بأَجْنَبِيٍّ[8]، فلا تَقولُ في: (ما أَحسَنَ مُعطِيَكَ [١٥٣/و] الدِّرْهَمَ): (ما أحسَنَ الدِّرْهَمَ مُعطِيَكَ)، ولا فرْقَ في ذلك بينَ

---

(١) في (س): «معها». (٢) من (ن)، (ص).

(٣) قوله: (مُسْتَعْمَلٌ) يُشعر بأنه في كلامهم غيرُ قليل؛ بل هو موجود نظمًا ونثرًا. فأمّا النثر فمنه قول علي بن أبي طالب ﷺ حين مَرَّ بَعَمّار فَمسح الترابَ عن وجهه وقال: أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليَقْظان أنّي أراكَ صَرِيعًا مُجَدَّلًا. ففَصَل بـ(عَلَيَّ) والمنادي. «المقاصد الشافية» (٤/٥٠١).

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٤/٥٠٥): «فلو قال عِوضَ ذلك:

وفَصْلَ مَعْمُولٍ لَهُ ظرفًا ومَا ضَاهَى أجِزْ والخُلْفُ فيه عُلِمَا

أو ما أعْطى هذا المعنى لَصَحَّ، ويكون ضمير (له) عائدًا إلى الفعل في قوله: (وفِعْلُ هَذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا)».

(٥) فعْلُ التَّعَجُّبِ جامِدٌ غيرُ متصَرِّفٍ كَمَا عَلِمْتَ، والفعْلُ الجامِدُ ضَعيفٌ في ذاتِه، فلا يتَصَرَّفُ في مَعموله بتَغييرِ مَوضِعِه، ولا بتَقديمِه عليه، ولا بالفصْلِ بينَه وبينَه (م).

(٦) تقديم وتأخير (ك)، (ع). (٧) زاد في (ك): «به».

(٨) المراد به غير المفعول في: ما أحسن زيدًا، وغير الفاعل في: أفعل به.

نِعْمَ وبِئْسَ وما جَرَى مَجرَاهُما

[ص] [٤٨٥] فِـعـلانِ غـيـرُ مُـتَـصَـرِّفَـيْـنِ (نِعْمَ، وبئسَ)، رافعانِ اسْمَيْنِ ـ

[٤٨٦] مُـقـارِنَـيْ (أَلْ) أو مُـضـافـيـنِ لِـمَـا قارَنَهَا، كـ(نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا) [١٥٣/ظ]

[٤٨٧] ويَـرفـعـانِ مُـضْـمَـرًا يُـفَـسِّـرُهُ مُمَيِّزٌ[١]، كـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ)

[ش] مَذهَبُ جُمهورِ النَّحْوِيِّينَ: أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ[٢]) فِعلانِ؛ بدَليلِ دُخولِ تَاءِ التأنيثِ الساكِنَةِ عليهما، نحوُ: (نَعِمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ المَرْأَةُ دَعْدٌ).

وذَهَبَ جَماعَةٌ مِن الكُوفِيِّينَ، ومِنهم الفَرَّاءُ[٣]، إلى أنَّهما اسْمَانِ[٤]، واستَدَلُّوا بدُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليهما في قولِ بعضِهم: (نِعْمَ

---

(١) أي: مضمرًا هذه صفتُه وحالُه، فلا يجوز إذًا أن يأتي فاعلُهما مضمرًا غير مميَّز لفظًا، وإن كان معلومًا إلا قليلًا، دَلَّ على ذلك الاستقراء.
«المقاصد الشافية» (٤/٥٠٦).

(٢) لـ(نِعْمَ، وبِئْسَ) استعمالان:
أحدهما: أن يجريا مَجرى سائر الأفعال في التصرُّف وبناءِ المضارع والأمرِ منهما، واسم الفاعل ونحو ذلك، وهما إذ ذاك للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس، كما أن (قَامَ، وقَعَد) للإخبار بالقيام والقعود، فتقول: نِعَمَ زيدٌ بكذا، يَنْعَم به. وبِئِسَ يَبْأَسُ بكذا. أصلهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) لكن ما كان على (فَعِلَ) مما عينُه حرفُ حَلْق فيه لغات أربع: الأصْل، والتَّسْكين منه، والإتباع، والتسكين منه.
والثاني: أن يُستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصَّرفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال، من الدلالة على الحَدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك. وهذا القسم هو المذكور هنا؛ إذ الأول معلومٌ حكمهُ.
«المقاصد الشافية» (٤/٥٠٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن» (١/٢٦٨)، و«الارتشاف» (٤/٢٠٤١).

(٤) أي: بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من =

Black plate (971,1)

السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ)، وقولِ الآخَرِ: (واللهِ[١] ما هي بنِعْمَ الولَدُ؛ نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّها سَرِقَةٌ). وخُرِّجَ على جَعْلِ (نِعْمَ وبِئسَ) مَفعولَيْنِ[٢] لقَولٍ مَحذوفٍ واقِعٍ صِفَةً لموصوفٍ محذوفٍ، [وهو المجرورُ بالحرْفِ، لا (نِعْمَ وبِئْسَ)][٣]، والتقديرُ: (نِعْمَ السيْرُ)[٤] على عَيْرٍ مَقولٌ فيه: بِئْسَ العَيْرُ، وما هي بوَلَدٍ مَقولٍ فيه نِعْمَ الولَدُ، فحُذِفَ الموصوفُ والصفَةُ، وأُقِيمَ المَعْمولُ مُقامَهما معَ بَقاءِ (نِعْمَ وبِئْسَ) على فِعْلِيَّتِهما.

وهذانِ الفِعْلانِ لا يَتَصَرَّفَانِ[٥]، فلا يُسْتَعْمَلُ منهما غيرُ الماضي، ولا بُدَّ لهما مِن مَرفوعٍ هو الفاعِلُ، وهو على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكونَ مُحلًّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿نِعْمَ[٦] الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴿٤٠﴾﴾ [الأنفال: ٤٠]، واختُلِف في هذه اللامِ؛ فقالَ قَومٌ: هي للجِنسِ حَقيقةً، فمَدَحْتَ الجِنْسَ كُلَّه مِن أجْلِ زَيْدٍ، ثُمَّ خَصَصْتَ زَيْدًا بالذكْرِ، فتَكونُ قد مَدَحْتَه مَرَّتينِ، وقيلَ: هي للجِنْسِ مَجازًا، وكأَنَّك قد جَعَلْتَ زَيْدًا الجِنْسَ[٧] كلَّه مُبالَغَةً،

= معاني الحروف، ولا يراد أن المفيد له الجملة بتمامها لأنهما العمدة في إفادته فهما مبتدآن، وما كان فاعلًا على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم: ويبقى النظر في نحو: نعم رجلًا زيد فيحتمل أن رجلًا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية، أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لأنه تابع للمجرور؛ أي: ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مرويًّا بالرفع فلعلّه مقطوع عما قبله. الخضري (٢/ ٤٢).

(١) زيادة من (ن).
(٢) في جميع النسخ: «معمولين».
(٣) من (ن).
(٤) ليس في (س)، (ح)، (ع).
(٥) لخروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ولزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف وهي لا تتصرف فكذا شبهها. قاله «الخضري» (٢/ ٤٢).
(٦) في (ع)، (ك): «فنعم»، وفي (ح): «ولنِعم دار المتقين».
(٧) ليس في (ك).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

نعم وبئس فعلان جامدان
أنواع فاعل (نعم وبئس)

Black plate (973,1)

٢٧٤ ـ تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ[١] لي في عَوْمَرَهْ   بِئْسَ امْرَءًا وإنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ[٢]

[ص] [٤٨٨] **وجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ   فيهِ خِلافٌ عنهمُ قدِ اشْتَهَرْ**

اجتماع التمييز والفاعل الظاهر

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جَوازِ الجمْعِ بينَ التَّمييزِ والفاعِلِ الظاهِرِ في (نِعْمَ) وأخواتِها، فقالَ قَوْمٌ: لا يَجوزُ ذلكَ[٣]، وهو المنقولُ عن سِيبَوَيْهِ، فَلَا تَقولُ: (نِعْمَ الرجُلُ رَجُلًا زيدٌ)، وذهَبَ قَوْمٌ إلى الْجَوازِ، واستَدَلُّوا بقولِه[٤]:

٢٧٥ ـ والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفحْلُ فحْلُهُمُ   فحْلًا وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[٥][٦]

وقولِه[٧]:

٢٧٦ ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا[٨]

وفَصَّلَ بعضُهم فقالَ: إنْ أفادَ التَّمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعِلِ جازَ الجمْعُ بينَهما، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ فارِسًا زيدٌ)، وإلَّا فلَا، نحوُ: (نِعْمَ

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) الشاهِدُ فيه: (بِئْسَ امْرَءًا)؛ حَيْثُ رَفَعَ (بِئْسَ) ضَميرًا مُستَتِرًا، وقد فَسَّرَ التمييزُ الَّذِي بعْدَه ـ وهوَ قَوْلُهُ: (امْرَءًا) ـ هَذَا الضميرَ، وقد وَقَعَ فيه مَا ظاهِرُه أنَّ خَبَرَ إنَّ **جُملةٌ إنشائيَّةٌ، وَهِيَ جُملةُ (بِئْسَ الْمَرَهْ)، وَذَلِكَ شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ عَلَى تَقديرِ قَولٍ محذوفٍ يَقَعُ خَبَرًا لإنَّ، وتَقَعُ هذه الجُمْلَةُ مَعمولةً له، وانظُرْ مَطلَعَ بابِ إنَّ وأخواتِها فِي الجزءِ الأوَّلِ مِن هَذَا الكتابِ (م).**

(٣) لعدم إبهام الظاهر حتى يميز.

(٤) هو: لِجَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (١/ ١٩٢).

(٥) في (ك): «منطلق».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بِئْسَ الفَحْلُ..... فحْلًا**)؛ حَيْثُ جَمَعَ فِي كلامٍ واحدٍ بينَ فَاعِلِ بِئْسَ الظاهرِ، وَهوَ قولُه: (**الفَحْلُ**) والتمييزِ، وَهوَ قولُه: (**فَحْلًا**) (م).

(٧) هو: لِجَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (١/ ١١٧).

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فنِعْمَ الزادُ.... زادَا**)؛ حَيْثُ جَمَعَ فِي الكلامِ بينَ الفَاعِلِ الظاهِرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**الزادُ**)، والتمييزِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**زَادَا**)؛ كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وَذَلِكَ غيرُ جائزٍ عندَ جَمهرَةِ البَصْرِيِّينَ. =

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

Black plate (974,1)

الرجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ).

فإنْ كانَ الفاعِلُ مُضْمَرًا جَازَ الجمْعُ بينَه وبينَ التمييزِ اتِّفَاقًا، نحوُ: (نِعْمَ رجُلًا زَيدٌ).

[٤٨٩]ص و(ما) مُمَيِّزٌ، وقيلَ: فاعلُ [١٥٤/ظ] في نحوِ (نِعْمَ ما يقولُ الفاضِلُ)

[ش] تَقَعُ (ما) بعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ)[1]، ....

= وقوْمٌ مِنهم يُعْرِبُونَ (زَادَا) فِي آخِرِ هَذَا البيتِ مَفْعُولًا بِهِ لقولِه: (**تَزَوَّدْ**) الَّذِي فِي أوَّلِ البيتِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: (**مِثْلَ**) حالًا مِن زَادَا، وأصْلُه نعتٌ له، فلَمَّا تَقَدَّمَ عليه صارَ حالًا، وتَقديرُ البيتِ عَلَى هذا: تَزَوَّدْ زادًا مِثْلَ زادِ أبيك فِينَا؛ فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ (م).

(١) (ما) في وقوعها بعد (نعم، وبئس) على ضربين:
أحدهما: أن تكون صالحة لأن تكون موصولةً فاعلة، أو نكرةً موصوفة منصوبة على التميز، أو مرفوعةً حَسْبَما تقدَّم من الخلاف، كقولك: نِعْمَ ما صنعتَ، وبئس ما فَعل زيدٌ.
والثاني: ألَّا تكون صالحةً لذلك كقولك: نِعْمَ ما أنْتَ، وقوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].
فأمّا الضرب الأول فظاهر الناظم أنه الذي عَيَّنَ لما ذكَرَ من الحكم، لقوله: (في نحو كذا)؛ يعني: أن ذلك الخلاف المحكيَّ هو في هذا الضَّرْب. فبقي الضَّرْب الثاني غيرَ محكوم عليه؛ بل مسكوتًا عنه. وظاهر ما في «الشرح» أن الضربَيْن عنده واحد، وأن الخلاف فيهما واحد.
قال الشاطبي: وهذا مما فيه نظر. أمَّا الأول: فقد مضى ما فيه. وأما الثاني: فقد استَقْرأ بعضُ حُذَّاق المتأخرين من كلام سيبويه أن (ما) في الأول موصولةٌ، وفي الثاني اسمٌ تامٌّ بلا صلة، وإن كان غيره يرى غير ذلك.
وقال الفراء: إن (ما) تَلِي (نِعْم) على أوجه ثلاثة:
أحدها: ألَّا يكون لها موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، كـ(ذا) من: حَبَّذا، ولا تتغيَّر «نعم» في تأنيث ولا تثنية ولا جمع. وتُرفع الأسماء بعدها، وعليه حَمل قولَ الله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقولَهم: بِئْسَما تزويجٌ ولا مَهْر.
والثاني: أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول: نِعْمَا رجلَيْن الزيدان، ونِعْمَا رجالًا الزيدون، ولم يمثِّل بنحو: نِعْمَ مَا الرجلُ زيدٌ. =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (976,1)

(ونَسَبه إلى)[١] سِيبَوَيْهِ[٢].

[ص][٤٩٠] **وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أو خَبَرَ اسمٍ لَيسَ يَبْدُو أَبَدَا**

إعراب المخصوص وحكم حذفه

[ش] يُذْكَرُ بعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ[٣]) وفاعِلِهما اسمٌ مَرفوعٌ، وهو المخصوصُ[٤] بالمدْحِ أو الذَّمِّ، وعَلامتُه أنْ يَصْلُحَ لِجَعْلِه مُبتدَءًا، وجَعْلِ الفِعْلِ[٥] والفاعلِ خَبَرًا عنه، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجُلُ عمرٌو، ونِعْمَ غُلامُ القوْمِ زيدٌ، وبِئْسَ غُلامُ القوْمِ عمرٌو، ونِعْمَ رَجُلًا زيدٌ، وبِئْسَ رَجُلًا عَمْرٌو)، وفي إعرابِه وَجهانِ مَشهورانِ[٦]:

أحَدُهما: أنَّه مُبتدَأٌ والجملةُ قَبْلَه خَبَرٌ عنه.

والثاني: أنَّه خبَرُ مبتَدَأٍ محذوفٍ وُجوبًا، والتقديرُ: (هو زيدٌ وهو

= نعمّا، قال سيبويه: أي: نعم الدقّ، ونعمّا هي؛ أي: نِعم الشيء إبداؤها، ونعمّا صنعت، وبئسما فعلت؛ أي: نعم الشيء: شيء صنعت.

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٥/ ٢٥٤٠): «هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه، وسبقه إلى ذلك السيرافي، وجعل نظيره قول العرب: إنّي ممّا أن أصنع، «أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: إنّني من الأمر صنعي كذا وكذا فالياء اسم (إنّ) و(صنعي) مبتدأ و(من الأمر) خبر (صنعي) والجملة في موضع خبر (إنّ) هذا كلام السيرافِيِّ، وهو موافق لكلام سيبويه رحمه الله تعالى فإنّه قال: ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني ممّا أن أصنع؛ أي: من الأمر أن أصنع، فجعلوا (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: غسلته غسلاً نعمّا؛ أي: نعم الغسل فقدّر (ما) بالأمر، وبالغسل ولم يقدرها بأمر، ولا غسل، فعلم أنها عنده معرفة».

(١) في (س)، (ك)، (ح)، (ص): «وزعم أنه مذهب».

(٢) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٧٨).

(٣) من (ن)، (ع).

(٤) شرطه مطابقة الفاعل معنًى ولو بالتأويل كـ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: مثل الذين وكونه معرفة أو قريبًا منها، وأخص من الفاعل لا مساويًا له. ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الإجمال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره. قاله «الخضري» (٢/ ٤٤).

(٥) ليس في (س)، (ح): وفي (ك): «تقديم وتأخير».

(٦) ليس في (ك).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

عَمْرٌو)؛ أي: الممدوحُ زَيدٌ والمذمومُ عمرٌو. ومنَعَ بعضُهم الوجهَ الثانِيَ، وأَوْجَبَ الأوَّلَ، وقِيلَ: هو مُبتدأٌ خَبَرُه محذوفٌ، والتقديرُ: (زَيدٌ الممدوحُ).

[ص] [٤٩١] وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ[١] كَفَى كـ(العِلْمُ نِعْمَ المقتَنَى والمقْتَفَى)

إذا تَقَدَّمَ ما يَدُلُّ على الْمَخصوصِ بالمدْحِ أو الذمِّ أَغْنَى عن ذِكْرِه آخِرًا؛ كقولِه [١٥٥/و] تعالَى في أَيُّوبَ عليه الصلاة والسلام[٢]: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: ٤٤]؛ أي: نِعْمَ العبْدُ أيُّوبُ، فحُذِفَ المخصوصُ بالمدْحِ، وهو أيُّوبُ؛ لِدَلالةِ ما قَبْلَه عليه.

[ص] [٤٩٢] وَاجْعَلْ كـ(بِئْسَ) (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

[ش] تُستعْمَلُ (ساءَ) في الذمِّ استعمالَ (بِئْسَ)، فلا يَكونُ فاعلُها إلَّا ما يَكونُ فاعِلًا لبِئْسَ، وهو الْمُحَلَّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (ساءَ الرجُلُ زَيْدٌ)، والمضافُ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ، نحوُ: (ساءَ غُلامُ القوْمِ زَيْدٌ)، والمضمَرُ المفسَّرُ بنَكِرَةٍ بعْدَه، نحوُ: (ساءَ رجُلًا زَيْدٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأعراف: ١٧٧]. ويُذْكَرُ بعدَها[٣]

ما يجرى مجرى نعم وبئس من إفادة الذم والمدح

(١) قال الخضري: «عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وأن المتقدم مشعر به فقط وإن صلح له حيث قال أولًا: ويذكر المخصوص بعد ثم قال: وإن يقدم إلخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصًا إذا أخر لأن العلم مبتدأ خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه، واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير. ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص لا المشعر به إلا أن يجعل العلم مفعولًا بمحذوف؛ أي: الزم العلم أو خبر المحذوف؛ أي: الممدوح العلم أو عكسه، وجملة: نِعم المقتنى، مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر كونه من جملة أخرى. ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبًا، وقوله: وإن يقدم مشعر به؛ أي بمعناه: كفى عن ذكره مؤخرًا أعم من كون المتقدم مخصوصًا إن صلح أو غيره إن لم يصلح، وإذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولًا واحدًا، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم».

(٢) من (ع). (٣) في (ك): «بعد هذا».

استعمال حبذا ولا حبذا

[ص] [٤٩٣] ومِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا)، الفاعلُ (ذَا)[١] وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

[ش] يُقالُ في المدْحِ: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، وفي الذمِّ: (لا حَبَّذَا زَيْدٌ)؛ كقولِه[٢]:

٢٧٧ ـ أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا غيرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا[٣]

واخْتُلِفَ في إعرابِها؛ فذَهَبَ أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ في البَغداديَّاتِ[٤]، (وابنُ بُرهانَ[٥] وابنُ خَروفٍ)[٦][٧]، وزَعَمَ أنه مَذهَبُ سِيبَوَيْهِ[٨]، وأنَّ مَن

---

(١) قوله: (وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا) يشير إلى أنها أيضًا مثلها في الفِعْليَّة، ويدل على ذلك قوله: (الْفَاعِلُ ذَا) لأن الفاعل لا يكون فاعلًا إلا لفعلٍ أو ما جرى مجراه. و(حَبَّ) ليس جاريًا مجرى الفعل، فهي إذًا فِعْل. وحصل بهذا أن مذهبه هنا فِعْليَّةُ (حَبَّ) لا اسميتُها. والمسألة مختلَف فيها على أقوال أربعة، والكلام في الترجيح طويل.
«المقاصد الشافية» (٤/٤٥١).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٥١٢): «قائلته: هي أم شملة بن برد المنقري، قالت ذلك في مية صاحبة ذي الرمة».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا، ولا حَبَّذَا هِيَا)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (حَبَّذَا) فِي صدْرِ البيتِ فِي المدْحِ كاستعمالِ (نِعْمَ)، واستعْمَلَ (لا حَبَّذَا هِيَا) فِي عَجُزِ البيتِ فِي الذمِّ كاستعمالِ (بِئْسَ)، ومِثْلُ هَذَا البيتِ فِي استعمالِ الكَلِمَتَيْنِ معًا قولُ الآخَرِ:

أَلَا حَبَّذَا عاذِرِي فِي الْهَوَى ولا حَبَّذَا العاذِلُ الجاهِلُ

وقالَ عمَرُ بنُ أبي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيُّ:

فَظَلْتُ بِمَرْأَى شائِقٍ وبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرْأَى هناكَ ومَسْمَعُ

ومِن هنا تَعْلَمُ أنَّهُ لا يُشْتَرَطُ فِي فَاعِلِ (حبَّذَا) ـ إذا اعْتَبَرْتَها كلَّها فِعْلًا ماضِيًا ـ أنْ يَكُونَ مَقرونًا بألْ؛ بل لا يُشْتَرَطُ فيهِ أنْ يَكُونَ مَعرفةً، فإنَّ الأوَّلَ يَقولُ: (حبَّذَا عاذِرِي)، فأتَى بالفَاعِلِ مَعْرِفَةً غيرَ مُقْتَرِنٍ بألْ، والثانِيَ يَقولُ: (حبَّذَا مَرْأَى) فأتَى بالفَاعِلِ نَكِرَةً (م).

(٤) (ص٢٠١).

(٥) في «شرح اللمع» (ص٤٢٠).

(٦) انظر: «شرح الجمل» (ص٥٩٩).

(٧) في (ع)، : «تقديم وتأخير».

(٨) قال في «شرح الجمل» (ص٥٩٩): «هذا قول سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك».

حكام حبذا
ولاحبذا

[ص] [٤٩٤] وأَوْلِ (ذَا) المخصوصَ، أَيًا كانَ[١] لَا تَعْدِلْ بِـ(ذَا) فَهْوَ يُضاهِي المَثَلَا[٢]

[ش] أيْ: أَوْقِعِ الْمَخصوصَ بالْمَدْحِ أو الذَّمِّ بعْدَ (ذا) على أيِّ حالٍ كانَ مِن الإفرادِ [١٥٦/و] والتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمْعِ، ولا[٣] تُغَيِّرْ (ذا) لتَغَيُّرِ المخصوصِ؛ بل يَلزَمُ الإفرادُ والتَّذكيرُ؛ وذلك لأَنَّها أَشْبَهَتِ الْمَثَلَ، والْمَثَلُ لا يُغَيَّرُ، فكما تَقولُ: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) للمذكَّرِ والمؤنَّثِ والمفرَدِ والمثنَّى والجمْعِ[٤] بهذا اللفْظِ، (تقولُ)[٥]: (حَبَّذَا زَيدٌ، وحَبَّذَا هِنْدٌ، والزيدانِ والْهِندانِ، والزَّيْدُونَ والْهِنْدَاتُ) فلا تَخْرُجُ (ذا) عن الإفرادِ والتذكيرِ، ولو خَرَجَتْ[٦] لقِيلَ[٧]: (حَبَّذِي هِنْدٌ، وحَبَّذَانِ الزَّيدانِ، وحَبَّتَانِ الْهِندانِ، وحَبَّ أُولئكَ الزَّيْدُونَ أو الْهِنداتُ).

[ص] [٤٩٥] وما سَوَى (ذا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ) أو فَجُرّ بالْبَا، ودونَ (ذا) انضمامُ الْحَا كَثُرْ

[ش] يَعنِي: أنَّه إذا وَقَعَ بعْدَ (حَبَّ) غيرُ (ذا) مِن الأسماءِ جَازَ فيه وَجهانِ:

الرفْعُ بِحَبَّ[٨]، نحوُ: (حَبَّ زَيْدٌ).

= الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك؛ بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره، وتأبط شرًا».

(١) أيًا: مقطوعةٌ عن الإضافة، منصوبةٌ على خبر «كان» يعني: سواء كان مفردًا أم مثنى أم مجموعًا، مذكرًا أم مؤنثًا.

(٢) قوله: (فهو يُضَاهِي المَثَلا)؛ يعني: أنه جارٍ مجرى الأمثال التي لا تغيَّر عن لفظها وحالها؛ بل تقال لكل من شاكلت حالهُ حالَ المقول فيه أولًا، وإن خالفه في التعدُّد والاتِّحاد، والتذكير والتأنيث؛ لأن المعنى فيه حينُ يذكر أن حال هذا المذكور الآن مثل حال صاحب المثل، ولذلك سُمِّي مثلًا.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٦٢).

(٣) في (س): «فلا». (٤) في جميع النسخ «المجموع».

(٥) في جميع النسخ: «ولا تغيره»، وفي (ك): «فلا».

(٦) في جميع النسخ «أ خرجت». (٧) في (ك)، (ع): «لقلت».

(٨) في (ك).

والْجَرُّ بباءٍ زَائِدَةٍ، نحوُ: (حَبَّ بزَيْدٍ)، وأَصْلُ حَبَّ حَبُبَ، ثم أُدغِمَتِ الباءُ في الباءِ، فصَارَ حَبَّ (١).

أوجه الموافقة والمخالفة بين (حبذا) و (نعم وبئس)

---

(١) (حَبَّذَا) خالفت (نعم، وبئس) في أحكام، ووافقتهما في أحكام أُخر.

فالتي وافقتهما فيه سبعة أحكام:

أحدها: أن (حَبَّ) فعل بإطلاق، وإن تركَّب مع (ذا) كما أشار إليه بقوله: (ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفاعلُ ذَا).

والثاني: أن له مخصوصًا بالمدح أو بالذم؛ لأنه أحال عليه بقوله: (وأَوْلِ ذَا المخصوصَ كذا) فالألف واللام فيه للعهد في المخصوص المذكور لـ(نعم وبئس).

والثالث: إن ذلك المخصوص إما مبتدأٌ خبرهُ ما قبله، أو خبرُ مبتدأ محذوف، فعلى الأول التقديرُ: زيدٌ حَبَّذَا، وإن كان ذلك لا يقال كما تقدم، والنظر في العائد هنا كالنظر هنالك. وعلى الثاني يكون على تقدير سؤال عن شخص المخصوص، كأنه لَمَّا قال: حَبَّذَا ـ قيل: مَن الممدوح؟ فقال زيدٌ.

والرابع: أن المخصوص لا يتقدم؛ لأنه قال هنا: (وأَوْلِ ذَا المخصوصَ) وقال في (نعم): (وَيَقعُ المخصوصُ بَعْدُ) وقد تقدم ما فيه هنالك.

والخامس: جوازُ حذفه للعلم به، فكما تقول هنالك: زيدٌ نعم الرجلُ، فكذلك تقول هنا: رأيتُ زيدًا وحَبَّذَا؛ أي: وحَبَّذَا هُوَ.

والسادس: أن (حَبَّ) هنا فعل غير متصرِّف، فلا يُبنى منه أمرٌ ولا مضارع ولا اسم فاعل، وهو على حاله حتى يَنْتَقل عن معنى إنشاء المدح، فصار كـ(فَعُلَ) في الباب.

وأيضًا فإنه فِعْل غير دالٍّ على زمان، كما أن (نعم) كذلك.

والسابع: جوازُ الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهراً، فتقول: حَبَّذَا زيدٌ رجلًا، وحَبَّ الرجلُ زيدٌ رجلًا، كما تقول: نعم الرجلُ زيدٌ رجلًا: وهو مع (ذا) أحسنُ منه مع غيرها؛ لأنه في هذا الموضع مبيِّن لـ(ذا) فإنها مبهَمة، فافتَقرت إلى التفسير، وهو هنالك لمجرَّد التوكيد، لم يُفد زيادة على ما أعطاه الفاعل، فكان هنا أولى، اللَّهُمَّ إلا أن يكون التمييز موصوفًا، أو بغير لفظ الفاعل، فإذ ذاك يَكثر مجيءُ التمييز، ويُساوِي التمييزَ هنا مع (ذا).

وأمّا إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا فلا بد من التمييز نحو: نعم رجلًا زيدٌ.

وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة:

أحدها: جوازُ كون فاعل (حَبَّ) ذا، قياسًا مُطَّرِدًا، بخلاف (نعم، وبئس) وما =

أفعَلُ التفضيلِ(١)

ما يصاغ منه أفعل التفضيل

[ص] [٤٩٦] صُغْ مِن مَصوغٍ منهُ للتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ، وأْبَ اللَّذْ(٢) أُبِي

[ش] يُصاغُ مِن الأفعالِ التي يَجوزُ التعجُّبُ منها للدَّلالةِ على التفضيلِ وَصْفٌ على وزْنِ (أفعلَ)(٣)، فتقولُ: (زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو، وأكرَمُ مِن خالدٍ [١٥٦/ظ])؛ كما تَقولُ: (ما أَفضَلَ زَيْدًا، وما أكرَمَ خالِدًا).

وما امتَنَعَ بناءُ فعْلِ التعجُّبِ منه امْتَنَعَ بِناءُ أفعَلَ التفضيلِ منه؛ فلا يُبنَى مِن فِعْلٍ زائدٍ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ؛ كدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ، ولا مِن فعْلٍ غيرِ متَصَرِّفٍ؛ كنِعْمَ وبئْسٍ، ولا مِن فعْلٍ لا يَقْبَلُ المُفَاضَلَةَ؛ كمَاتَ وفَنِيَ، ولا مِن فعْلٍ ناقِصٍ؛ ككانَ وأخواتِها، ولا مِن فعْلٍ مَنفيٍّ، نحوُ: (ما عاجَ بالدواءِ وما ضَرَبَ)، ولا مِن فعْلٍ يَأتي الوصْفُ منه على أفعلَ،

---

(١) هذه التَّرجمةُ صارَتْ فِي اصطلاحِ النُّحاةِ اسمًا لكُلِّ ما دلَّ عَلَى زيادةٍ، سواءً كانَتِ الزيادةُ فِي فضْلٍ؛ كأفضَلَ وأَجْمَلَ، أمْ كانَتْ زيادةً فِي نَقْصٍ؛ كأَقْبَحَ وأَسْوَأَ، والمرادُ أنَّ أصْلَ الاسمِ عَلَى هذه الزِّنَةِ، فلا يُنافِي أنَّهُ قد يَعْرِضُ لها التغيُّرُ كَمَا فِي خيْرٍ وشَرٍّ (م).

(٢) جاء بـ(اللَّذْ) على غير اللغة الشهيرة لضرورة الوزن، كما قال:

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(٣) هَذَا الوصْفُ اسمٌ لِقَبُولِه عَلاماتِ الأسماءِ، وَهوَ غيرُ مُتَصَرِّفٍ؛ لكونِه ملازِمًا للوَصفيَّةِ ووزَنِ الفعْلِ، ويُعَرَّفُ بأنه: الوصْفُ الْمُوَازِنُ للفعْلِ تَحقيقًا؛ كأفضَلَ، أو تَقديرًا؛ كخيرٍ وشَرٍّ، فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧]، وقولِه سُبحانَه: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨﴾ [يونس: ٥٨]؛ بدليلِ مَجيئِه عَلَى الأصْلِ فِي قولِ الراجزِ:

بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

الدالِّ عَلَى زيادةِ صاحبِه فِي أصْلِ الفعْلِ (م).

نحوُ: (حَمِرَ وعَوِرَ)، ولا مِن فعْلٍ مَبنيٍّ للمَفعولِ، نحوُ: (ضُرِبَ وجُنَّ).

وشَذَّ (منه قولُهم)[١]: (هو أَخْصَرُ مِن كذا)، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ مِن (اخْتُصِرَ[٢])، وهو زائدٌ على ثلاثةِ أحرُفٍ، ومَبْنِيٌّ للمفعولِ، وقالوا[٣]: (أَسودُ مِن حَلَكِ الغرابِ، وأبيضُ مِن اللبَنِ)، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ شُذوذًا مِن فعْلِ الوصْفِ منه على أفعَلَ. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص] [٤٩٧] وما بهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ   لِمَانِعٍ بهِ إلَى التفضيلِ صِلْ[٥]

[ش] تَقدَّمَ في بابِ التعجُّبِ أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بـ(أَشَدَّ) ونحوِها، وأشَارَ هنا إلى أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيلِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بما يُتَوَصَّلُ به في التعَجُّبِ، فكما تَقولُ: ما أَشَدَّ استخراجَه، تقولُ: (هو أَشَدُّ استخراجًا مِن زَيْدٍ)، وكما تَقولُ: (ما أشدَّ حُمْرَتَه) تقولُ: (هو أشَدُّ حُمْرَةً مِن زَيْدٍ)، لكنَّ المصدَرَ يَنتصِبُ في بابِ التعجُّبِ بعْدَ أشَدَّ مَفعولًا، وهٰهنا[٦] يَنْتَصِبُ تَمييزًا [١٥٧/و].

[ص] [٤٩٨] و(أَفْعَلَ) التفضيلِ صِلْهُ أَبَدَا   تَقديرًا اوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إنْ جُرِّدَا[٧]

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخير» وسقط من (ح): «منهم».

(٢) في (ك)، (ص): «أحتضر». (٣) في (ك): «فقالوا».

(٤) من (ح).

(٥) (به) في الشطر الأول متعلق بـ(وُصِلَ). وكذا قوله: (إلى تعجب) و(به) في الثاني متعلق بـ(صِلْ) وكذا قوله: (إلى التفضيل).
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(٦) في (س): «وهنا».

(٧) قوله: (تَقْدِيرًا أو لَفْظًا) ظاهره جوازُ حذف (مِنْ) مطلقًا، ويريد: إذا فُهم المعنى من غير تقييد بقلة ولا كثرة، فتقول: زيدٌ أفضلُ، وأكرمت زيدًا، وأَفْضَلُ تريد: وأفضلَ منه.
وهذا مُشكل مع ما قَرَّر في غير هذا الموضع، فإنه جَعل حذفها على وجهين، =

أحوال أكم التفضيل

أيْ: لم أكُنْ بعَجِلِهم. وقولُه:

٢٨١ ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا   بَيْتًا دَعائِمُهُ أعَزُّ وأطوَلُ

أيْ: دَعائِمُه عَزيزةٌ طَويلةٌ.

وهل يَنْقَاسُ ذلك أمْ لا؟ قالَ الْمُبَرِّدُ: يَنقاسُ. وقالَ غيرُه: لا يَنقاسُ. وهو الصحيحُ، وذكَرَ(١) صاحِبُ «الواضِحِ» أنَّ النَّحويِّينَ لا يَرَوْنَ ذلك، وأنَّ أبا عُبيدةَ قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنه بمعنى: هَيِّنٍ، وفي بيتِ الفَرزدقِ، وهو الثاني: إنَّ المعنى: عَزيزةٌ طويلةٌ. وإنَّ النَّحويِّينَ (رَدُّوا على)(٢) أبي عُبيدةَ ذلك وقالوا: لا حُجَّةَ في ذلك له(٣). والله تعالى أعلم(٤).

[ص] **[٥٠٢] وإنْ تَكُنْ بتِلْوِ (مِن) مُسْتَفْهِمَا   فلهما كُنْ أبَدًا مُقَدِّمَا**

[٥٠٣] كمِثْلِ (مِمَّنْ أنتَ خيرٌ؟)، ولَدَى   إخبارِ التقديمُ نَزْرًا وَرَدَا [١٥٩/و](٥)

[ش] تَقدَّمَ أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا كان مُجَرَّدًا جِيءَ بعدَه (بِمِن) جارَّةٍ للمُفَضَّلِ عليه، نحوُ: (زيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو) و(مِن) ومَجرورُها معه بِمَنْزِلَةِ المضافِ إليه مِن المضافِ، فلا يَجوزُ تَقديمُهما(٦) عليه، كما لا يَجوزُ تَقديمُ المضافِ إليه على المضافِ، إلَّا إذا كانَ المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مُضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، فإنَّه يَجِبُ حِينَئِذٍ(٧) تقديمُ (مِن)

= مَباحِثِ زيادةِ الباءِ فِي خبَرِ الناسِخِ النافِي، والشاهِدُ فيه هنا قولُه: (**بأعْجَلِهم**)؛ فإنَّه فِي الظاهِرِ أفْعَلُ تَفضيلٍ، ولكنَّ معناه معنَى الوَصْفِ الخالي مِن التفضيلِ؛ لأنَّ ذلك هو الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَدْحُ الشاعرِ نفْسَه؛ إذ لو بَقِيَ عَلَى ظاهِرِه لَكَانَ المعنَى أنَّهُ يَنْفِي عن نفْسِه أنْ يَكُونَ أسرَعَ الناسِ إِلَى الطعامِ، وَذَلِكَ لا يُنافِي أنْ يَكُونَ سَرِيعًا إِلَيْهِ، وهذا ذَمٌّ لا مَدْحٌ (م).

(١) في (س): «وعن».

(٢) في (س)، : «أوردوا»، وفي (ح): «أن روى»، وفي (ص): «لايرون ذألك وأن».

(٣) ليس في (س).   (٤) من (ح).

(٥) في (س)، (ع): «وجد».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «تقديمها».   (٧) ليس في (ك»).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)

التقديرُ: وأنْ لا شيءَ أكسَلُ مِنهُنَّ. وقولُه[1]:

٢٨٤ ـ إذا سَايَرَتْ أسماءُ يَومًا ظَعِينَةً   فأسماءُ مِن تلكَ الظَّعِينَةِ أمْلَحُ[2]

التقديرُ: فأسماءُ أمْلَحُ مِن تلك الظَّعِينَةِ. والله تعالى أعلم[3].

[ص] [٥٠٤] **ورَفْعُهُ الظاهرَ[4] نَزْرٌ، وَمَتَى   عاقَبَ فِعلًا فكثيرًا ثَبَتَا[5]**

[٥٠٥] **كَـ(لَنْ تَرَى في الناسِ مِن رَفيقِ   أَوْلَى به الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)**

[ش] لا يَخْلُو أفْعَلُ التفضيلِ مِن أنْ يَصْلُحَ لوُقوعِ فِعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه أوْ لَا، فإنْ لم يَصْلُحْ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه لم يَرْفَعْ ظاهرًا، وإنَّما يرفَعُ [١٥٩/ظ] ضَميرًا مُستَتِرًا، نحوُ: (زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو)، ففي (أفْضَلُ) ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على (زَيْدٌ)، فلا تقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضَلَ منه أبُوهُ)، فترْفَعُ (أبوه) بـ(أفضَلَ)، إلَّا في لُغَةٍ ضَعيفةٍ حكاها سِيبَوَيْهِ[6].

فإنْ صَلَحَ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه، صَحَّ أنْ يَرفعَ ظاهِرًا قِيَاسًا مُطَّرِدًا، وذلك في كلِّ موْضِعٍ وَقَعَ فيه (أفعَلُ بعدَ)[7] نَفْيٍ[8] أو شِبْهِهِ،

= شاذٌّ، وتَقَدَّمَ مِثْلُه (م).

(١) هو: جَرير بن عَطِيَّةَ في «ديوانه» (٢/ ٨٤٣).

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: (مِن تلكَ.... أمْلَحُ)؛ حَيْثُ قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (مِن تِلْكَ) ـ عَلَى أفعَلِ التفضيلِ ـ وَهوَ قولُه: (أمْلَحُ) ـ فِي غيرِ الاستفهامِ، وَذَلِكَ شاذٌّ، وقدْ مَضَى مِثْلُه (م).

(٣) من (ح).

(٤) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل، [وعبارة الشذور (ص٢٨)]: يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقًا لا في مصدر، ولا مفعول به مطلقًا، ولا في فاعل ملفوظ به إلا في مسألة الكحل. «الخضري» (٢/ ٤٩).

(٥) قوله: (فكثيرًا ثَبَتَا) ليس فيه ما يدل على أنه قياس، وكأنَّه ـ والله أعلم ـ قَصد ذلك، وإلَّا فكان يمكنه أن يقول: فقِيَاسًا ثَبَتَا، أو ما يُعطي ذلك المعنى. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٠٢).

(٦) في «الكتاب» (٢/ ٣٤).   (٧) ليس في (س).

(٨) ليتوجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى: انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في =

رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر

أنواع التوابع

[ص] [٥٠٦] يَتْبَعُ في الأعرابِ الاسماءَ[١] الأُوَلْ:   نَعْتٌ، وتوكيدٌ، وعَطفٌ، وبَدَلْ

[ش] التابعُ: هو الاسمُ المشارِكُ لِمَا قَبْلَه في إعرابِه مُطْلَقًا.

فيَدْخُلُ في قولِكَ: (الاسمُ المشارِكُ لِمَا قَبلَه في إعرابِه) سائرُ التوابعِ، وخبرُ [١٦٠/و] المبتدَأِ، نحوُ: (زَيدٌ قائمٌ)، وحالُ المنصوبِ نحوُ: (ضربْتُ زَيدًا مُجرَّدًا)، ويَخرُجُ بقولِك: (مطلَقًا الخبَرُ وحالُ المنصوبِ؛ فإنَّهما لا يُشارِكانِ ما قَبْلَهما في إعرابِه مُطْلَقًا[٢]؛ بل في بعضِ أحوالِه، بخِلافِ التابعِ؛ فإنه يُشارِكُ ما قبلَه في سائرِ أحوالِه مِن الإعرابِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمِ، [ورأيتُ زَيدًا الكريمَ، وجاءَ زيدٌ

---

(١) خصها بالذكر لأنها الأصل، ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي: متِمٌّ ما سبق، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله:

ولستُ مُقِرًّا للرِّجال ظُلامةً   أبى ذاك عمَّاي الأكرمانِ وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي.

واعلم أنه يمتنع فصل التابع من متبوعه بأجنبي محض عن كل منهما، كمررت برجل على فرس عاقل أبيض، بخلاف ما ليس كذلك كمعمول التابع نحو: ﴿حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ق: ٤٤]، أو المتبوع كيعجبني ضربك زيدًا الشديد، وكعامل المتبوع نحو: زيدًا ضربت القائم، ومنه: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٤].

ومعمول عامله نحو: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الصافات: ١٥٩]، ﴿عَٰلِمُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

ومنه: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

ومفسر عامله نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

والقسم نحو: زيد والله العاقل وجوابه نحو: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣].

والاعتراض نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦].

والاستثناء نحو: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾ [المزمل: ٢].

«الهمع» (٣/ ٨٥)، و«الصبان» (٣/ ٥٧)، و«الخضري» (٢/ ٥١).

(٢) ليس في (ك).

الكريمُ] [١]).

والتابعُ على [٢] خمسةِ أنواعٍ [٣]: النعتِ، والتوكيدِ، وعطْفِ البيانِ، وعطْفِ النَّسَقِ، والبدَلِ. والله أعلمُ [٤].

تعريف النعت

[ص] [٥٠٧] **فالنعتُ: تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ ... بوَسْمِهِ أو وَسْمِ ما به اعْتَلَقْ**

[ش] عَرَّفَ النعتَ بأنَّه (التابعُ المكمِّلُ مَتبوعَه ببيانِ صِفَةٍ مِن صِفاتِه)، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ كريم)، أو مِن صِفاتِ ما تَعَلَّقَ به، وهو سَبَبِيُّهُ، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ كريمٍ أبوهُ).

فقولُه: (التابعُ) يَشمَلُ التوابعَ كلَّها، وقولُه: (المكمِّلُ... إلى آخِرِه) مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا النعتَ [٥] مِن التوابعِ [٦].

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك). (٢) ليس في (س).

(٣) العامل فيها عند الجمهور هو العامل في متبوعها إلا البدل فعامله مقدر خلافًا للمبرد وقيل: العامل في الجميع مقدر، وقيل: العامل في النعت والبيان، والتوكيد التبعية، وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره وإذا اجتمعت التوابع فأعمل بترتيب قوله:

قدِّم النَعتَ فالبيانَ فأكِّدْ ... ثمَّ أبدِلْ واختمْ بعطفِ الحُروفِ

«الخضري» (٢/ ٥١).

(٤) من (س).

(٥) لأنه ليس شيء من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات، والمعنى بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لأنه لا يقصد بهما وضعًا التكميل بإيضاح ولا تخصيص، ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لأنهما وإن كملا بالإيضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل بكون لفظهما أصرح من الأول إذ هما عين متبوعهما، وكذا البدل إذا عرض له الإيضاح كمثاله، وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء رجل تاجر.

«الخضري» (٢/ ٥١).

(٦) إنما خَرَجَ بَقِيَّةُ التوابعِ بهذه العبارةِ؛ لأنه ليسَ شيءٌ منها يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ المتبوعِ أو صِفَةِ مَا تَعَلَّقَ بالمتبوعِ؛ ولهذا وجَبَ فِي النعتِ أنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا؛ لِيَدُلَّ عَلَى =

والنعتُ يَكونُ للتخصيصِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْخَيَّاطِ)، وللمدْحِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ①﴾ [الفاتحة: ١]. وللذمِّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ الفاسِقِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ⑨⑧﴾ [النحل: ٩٨]، وللتَّرَحُّمِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْمِسكينِ)، وللتأكيدِ، نحوُ: (أَمْسِ الدابِرُ[١] لا يَعودُ)، وقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ⑬﴾ [الحاقة: ١٣][٢]. والله تعالى أعلم[٣].

[ص] [٥٠٨] ولْيُعْطَ[٤] في التعريفِ والتنكيرِ[٥] مَا لِمَا تَلَا[٦] كـ(امْرُرْ بقومٍ كُرَمَا) [١٦٠/ظ]

[ش] النعْتُ يَجِبُ فيه أنْ يَتْبَعَ ما قَبْلَه في إعرابِه وتَعريفِه أو تَنكيرِه،

= الذاتِ، وَعَلَى المعنى القائمِ بها.
فإنْ قُلتَ: فقَدْ يَكُونُ عَطْفُ البَيانِ والبدَلُ مُشْتَقَّيْنِ، فالجوابُ: أنهما - وَإنْ جازَ ذلك فيهما - لا يُقْصَدُ بهما التكميلُ بإيضاحِ المتبوعِ أو تَخصيصِه وَضْعًا (م).

(١) زاد في (ك): «الذي».

(٢) إنَّمَا كان قَوْلُهُ: (وَاحِدَةٌ) تأكيدًا؛ لأنَّ الواحدةَ مَفهومةٌ مِن (نَفْخَةٌ) بسَبَبِ تَحويلِ المصْدَرِ الَّذِي هو النفْخُ إِلَى زِنَةِ الْمَرَّةِ؛ لأنَّ (نَفْخَةً) ليس مِن الْمَصادِرِ التي وُضِعَتْ مُقْتَرِنَةً بالتاءِ كرَحمةٍ (م).

(٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ح)، (ع): «فليعط».

(٥) (فِي) بمعنى (من) البيانية لـ(ما) الأولى لا الثانية لأنها واقعة على المنعوت، والواو بمعنى (أو) لأن الثابت للمنعوت أحدهما.

(٦) «ما» الأولى في قوله: (مَا لِمَا تَلَا) واقعة على الحكم، أو على التعريف أو التنكير، وهي في موضع نصبٍ بـ(يُعْطَ).
والثانية واقعة على الاسم السابق، وهو المنعوت. والعائد على الأولى الضمير الذي في المجرور، وعلى الثانية محذوف.
والضمير المستتر في (تَلَا) عائد على النعت. والتقدير: ولْيُعْطَ النعتُ في باب كذا الحكمَ الذي استقرَّ للمنعوت الذي تلاه النعت.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٦٢٢).

أحكام النعت

فالحاصِلُ: أنَّ النعْتَ إذا رَفَعَ ضميرًا طابَقَ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عَشَرةٍ[١]:

واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وهي[٢] الرفْعُ والنصْبُ والجرُّ، وواحدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، (وواحدٍ مِن التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ مِن الإفرادِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ)[٣][٤].

[وإذا[٥] رَفَعَ ظاهرًا طابَقَه في اثنينِ مِن خَمسةٍ:

واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وواحدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، وأمَّا الخمسةُ الباقِيَةُ، وهي: التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمْعُ، فحُكْمُه فيها حكْمُ الفعْلِ، إذا رَفَعَ ظاهِرًا، فإنْ أُسْنِدَ إلى مُؤَنَّثٍ أُنِّثَ، وإنْ كانَ المنعوتُ مذكَّرًا، وإنْ أُسْنِدَ إلى مذكَّرٍ ذُكِّرَ، وإنْ كانَ المنعوتُ مؤَنَّثًا، وإنْ أُسنِدَ إلى مفردٍ أو مُثَنًّى أو مجموعٍ أُفْرِدَ، وإنْ كانَ المنعوتُ بخِلافِ ذلك][٦].

[ص] [٥١٠] وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ، كـ(صَعْبٍ، وذَرِبٍ) وشِبْهِهِ كـ(ذا، وذِي)، والْمُنْتَسِبْ

[ش] لا يُنْعَتُ إلا بِمُشْتَقٍّ لفْظًا أو تَأْوِيلًا.

والمرادُ بالْمُشْتَقِّ هنا ما أُخِذَ مِن الْمَصدَرِ للدَّلالةِ على معنًى وصاحبِه[٧]؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفَةِ المشبَّهَةِ (باسمِ

---

(١) إذا لم يَمْنَعْ مِن الْمُوافَقَةِ فِي بعضِها مانِعٌ، فالوَصْفُ الَّذِي يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ؛ كصَبورٍ وجَريحٍ ومِكْسالٍ - لا يُؤَنَّثُ، ولو كَانَ مَوصوفُه مُؤَنَّثًا، وأَفْعَلُ التفضيلِ المضافُ إِلَى نَكِرَةٍ؛ كأفضَلِ رَجُلٍ أو رَجلينِ أو رِجالٍ، أو المجرَّدُ مِن أَلْ والإضافةِ - لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، ولو كَانَ المنعوتُ مُثَنًّى أو مجموعًا (م).

(٢) في (ك): «وهو». (٣) في (س): «تقديم وتأخير».

(٤) زاد في (ع): «فحكمه فيها حكم الفعل» وهي في (س) «مضروب عليها».

(٥) في (ك): «فإذا».

(٦) ما بين المعقوفين في (س): فيه «تقديم وتأخير».

(٧) في (ك): «صاحبه».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الفاعلِ)[١]، وأَفْعَلَ التفضيلِ، والْمُؤَوَّلِ بالمشتَقِّ[٢]؛ كاسم الإشارةِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ هذا)؛ أي: المشارِ إليه، (وكذا ذو)[٣] (بمعنى صاحبٍ والموصولةُ)[٤]، نحوُ: (مَرَرْتُ[٥] برجُلٍ ذي مالٍ)؛ أيْ: صاحبِ مالٍ، و(بزيدٍ ذو قامَ)؛ أي: القائمِ، والمنتَسِبِ نحوُ: (مَررتٌ برجُلٍ قُرَشِيٍّ)؛ أيْ: مُنتَسِبٍ[٦] إلى قُريشٍ.

[ص] [٥١١] ونَعَتُوا بجملةٍ مُنكَّرا [١٦١/ظ] فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

الجملة المؤولة بالنكرة

[ش] تَقَعُ الْجُملةُ نَعْتًا كما تَقعُ خبَرًا وحالًا، وهي مُؤَوَّلَةٌ بالنَّكِرَةِ[٧]؛ ولذلك لا يُنعَتُ بها إلَّا النَّكِرَةُ، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ قامَ أَبوهُ)، أو (أَبوهُ[٨] قائمٌ)، ولا تُنْعَتُ بها المعرِفَةُ، فلا تَقولُ: (مَررتُ بزيدٍ قامَ أبوه، (أو أَبوهُ قائمٌ)[٩])، وزعَمَ بعضُهم أَنَّه يَجوزُ نعْتُ المعرَّفِ بالألِفِ واللامِ

(١) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٢) أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آلته، وهو اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها، ويدخل في اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور. قاله «الخضري» (٢/ ٥٢).

(٣) في (س): «وكذا»، وفي (ح): «وكذي»، وفي (ك): «وكذوا».

(٤) قَولُ الناظِمِ: (وذي) لا يَشملُ ذو الموصولَةَ إلَّا عَلَى القولِ بأنَّها مُعْرَبَةٌ، أمَّا عَلَى القولِ ببنَائِها ـ وَهوَ الفَصيحُ ـ فكانَ يَجِبُ أنْ يَقولَ: (كذا وذُو)، ومِثْلُ ذُو الموصولَةِ فِي جوازِ النعْتِ بها كلُّ الْمَوْصُولاتِ الْمُقْتَرِنَةِ بألْ؛ كالذي وتي وفُرُوعِهما، وكذا ألِ الْموصولةُ، بخِلافِ مَن وَمَا وأيٍّ (م).

(٥) ليس في (ك). (٦) في (ك): «ينسب».

(٧) أي: لا نكرة حقيقة وإن جرى على الألسنة، قال الرضي: لأن التعريف والتنكير من خواصِّ الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا وإن أوّلت به فنحو: جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم، في تأويل: جاء رجل قائم أبوه، ونحو: جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد. «الخضري» (٢/ ٥٢).

(٨) في (س)، (ح)، (ص): «وأبوه». (٩) زيادة من (ن).

وهي جُملةٌ طلَبِيَّةٌ، ولكنْ ليسَ هو على ظاهِرِه؛ بل (**هل رأيتَ الذئبَ قَطْ**) مَقولٌ[١] لقوْلٍ مُضْمَرٍ هو صِفَةٌ لـ(مَذْقٍ)، والتقديرُ: بِمَذْقٍ مَقولٍ فيه: هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ. فإنْ قُلتَ: هل يَلزَمُ هذا التقديرُ في الجملةِ الطلَبِيَّةِ إذا وَقَعَتْ في بابِ الخبَرِ، فيكونَ تقديرُ قولِكَ: زيدٌ اضرِبْهُ: زيدٌ مَقولٌ فيه: اضرِبْهُ؟

فالجوابُ: أنَّ فيه[٢] خِلافًا، فمَذهَبُ ابنِ السَّرَّاجِ[٣] والفارِسِيِّ الْتِزَامُ ذلك، ومَذْهَبُ الأكثرينَ عدَمُ التزامِه. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص] [٥١٣] **ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا[٥] فالْتَزَمُوا الإفرادَ والتذكيرَا[٦]**

[ش] يَكْثُرُ استعمالُ المصدَرِ نَعْتًا، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ عَدْلٍ، (وبرجُلينِ عدْلٍ، وبرِجالٍ عدْلٍ، وبامرأةٍ عدْلٍ، وبأمرأتينِ عدْلٍ، وبنِساءٍ عدْلٍ)[٧])، ويَلزَمُ[٨] حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ. والنعْتُ به على خِلافِ الأصْلِ؛ لأنه

(١) من (ن): وفي باقي النسخ «معمول».
(٢) في (ك)، (ع): «في هذا»، وفي (ح)، (ح): «أن في ذلك».
(٣) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣١٠)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧)، و«الهمع» (١/ ٩٦).
قال الدماميني في «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٩٤): «فإذا قلت: زيد اضربه، فالتقدير عنده: زيد أقول لك اضربه، وذلك القول المقدر هو الخبر، والجملة الطلبية محكية به، فهي في محل نصب على التقدير، أو في محل رفع إن قدرت: زيد يقال لك أو مقول لك اضربه، وإنما التجأ إلى ذلك فرارًا من وقوع ما لا يحتمل الصدق والكذب خبرًا، وقد عرفت جوابه».
(٤) من (ح).
(٥) هو مقصور على السماع.
(٦) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله تنبيهًا على أن حقه أن لا ينعت به لجموده، وأنهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدًا للمبالغة.
«الخضري» (٢/ ٥٣).
(٧) ما بين القوسين في (ك)، (ح): «تقديم وتأخير».
(٨) في (ك): «والتزم».

يدُلُّ على المعنى، لا على صاحبِه، وهو مُؤَوَّلٌ إمَّا على وضْعِ (عَدْلٍ) مَوْضِعَ (عادِلٍ)، أو على حذْفِ مُضافٍ، والأصْلُ[١]: مَرَرْتُ برجُلٍ ذي عَدْلٍ، ثُمَّ حُذِفَ (ذي)[٢] وأُقيمَ (عَدْلٍ) مُقَامَه، وإمَّا على المبالَغَةِ بجَعْلِ العَيْنِ نفْسَ المعنى مَجازًا أو[٣] ادِّعاءً[٤].

حكم النعت إذا تعدد

[ص] [٥١٤] ونَعْتُ غيرِ واحدٍ إذا اخْتَلَفْ[٥] فعاطِفًا فَرِّقْهُ، لا إذا ائْتَلَفْ

[ش] إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ فإمَّا أنْ يَخْتَلِفَ النعْتُ أو يتَّفِقَ، فإنِ اختَلَفَ وَجَبَ التفريقُ ب[٦]، فتقولُ: (مَررتُ بالزيدينِ الكريمِ والبخيلِ، وبرجالٍ فَقيهٍ وكاتِبٍ وشاعِرٍ)، وإنِ اتَّفَقَ جِيءَ به مُثَنًّى أو مَجموعًا، نحوُ: (مَرَرْتُ برجُلينِ كَريمينِ وبرِجالٍ كُرَمَاءَ). والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبي ونعم الوكيل[٧].

[ص] [٥١٥] ونَعْتَ مَعمولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا[٨]

---

(١) في (ك): «والتقدير». (٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح)، (ع): «أو أدعاء».

(٤) حاصِلُ مَا ذَكَرَه الشارِحِ كغيرِه مِن النُّحاةِ أنَّ الوصْفَ بالمصدَرِ خِلافُ الأصْلِ، والأَصْلَ هو الوصْفُ بالمشْتَقِّ، وأنَّ الوصْفَ بالمصدَرِ مُؤَوَّلٌ بأحَدِ ثلاثـ[ـةِ] تَأويلاتٍ:
أَوَّلُها: أنَّ المصدَرَ الدالَّ عَلَى الحدَثِ أُطْلِقَ وأُريدَ منه المُشْتَقُّ الَّذِي هو الدالُّ عَلَى الذاتِ، وهذا مَجازٌ مِن بابِ إطلاقِ المعنَى وإرادةِ مَحَلِّهِ، أو مِن بابِ إطلاقِ اللازمِ وإرادةِ الْمَلزومِ.
وثانيها: أنَّهُ عَلَى تَقديرِ مُضافٍ، وَهوَ عَلَى هَذَا مَجازٌ بالحذْفِ.
والثالثُ: أنَّهُ عَلَى المُبالَغَةِ، ولا مَجازَ فِي هذا (م).

(٥) أي: النعت لفظًا ومعنًى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الأرض؛ أي: السير فيها، أو لفظًا فقط كالذاهب والمنطلق.
«الخضري» (٣/ ٥٤).

(٦) بخصوص الواو. (٧) من (ح).

(٨) قوله: (بغير استثنا) يريد به: أن الحكم جارٍ في نعت المرفوعَيْن والمنصوبَيْن =